الباب الخامس

فيما علمته من تصانيفه ومَنْ حصَّلها مِنَ الأعيان
وتهادي الملوك بها إلى أقصى البلدان وما كتبه
بخطه مِنْ تصانيف غيره ليظهر حسن قصده وعظم خبره

obeikandl.com

obeikandl.com

الباب الخامس
[مصنفات ابن حجر]

وكان ابتداؤه في التصنيف في حدود سنة ست وتسعين وسبعمائة، فمن تصانيفه ما كمل قبل الممات، ومنها ما بقي في المسوَّدات، ومنها ما شرع فيه، فكاد، ومنها ما شطر، ومنها ما صَلُحَ أنْ يدخُل تحت الإعداد. وهذا إيرادها على ترتيبِ اخترتُه، وتقريبٍ ابتكرتُه، وقد جمع هو أسماء معظمها في كراسة افتتحها على سبيل التَّواضع والهضم لنفسه بقوله: وأكثر ذلك ـ يعني تصانيفه ـ مما لا يساوي نُسخةً لغيره، لكنَ جرى القلمُ بذلك.

قلت: وقد سمعتُه يقول: لستُ راضياً عَنْ شيءٍ مِنْ تصانيفي، لأني عملتها في ابتداء الأمر، ثم لم يتهيَّأ لي مَنْ يحرِّرُها معي، سوى «شرح البخاري»، و«مقدمته»، و«المشتبه»، و«التهذيب»، و«لسان الميزان». بل كان يقول فيه: لو استقبلتُ مِنْ أمري ما استدبرتُ، لم أتقيد بالذَّهبي، ولجعلته كتاباً مبتكراً، بل رأيته في موضع أثنى على «شرح البخاري» و«التغليق» و«النُّخبة»، ثم قال: وأمَّا سائر المجموعات، فهي كثيرةُ العدد، واهية العُدَد، ضعيفةُ القُوى، ظامئة الرُّوى، ولكنها كما قال بعضُ الحفَّاظ مِنْ أهل المائة الخامسة:

وما لي فيه سوى أنَّني ... أراه هوى وافق المقصدا
وأرجو الثَّواب بكتب الصلا ... ة على السَّيِّد المصطفى أحمدا

قلت: وهذا الحافظُ المُبهم هو أبو بكر البرقاني، وأولهما:

أعلل نفسي بكتب الحديث وأجمل فيه لها الموعدا[1]

وأشغل نفسي بتصنيفه وتخريجه دائماً سرمدا

والله المسؤول التفضُّلُ بعفوه، والتطوّل بستره، إنه حليم كريم. ثم قال: وهذه أسماء التَّصانيف المشار إليها، وبيان ما كمُلَ منها فيُبيِّضَ، أو استمرَّ في المسوَّدة بعد أن سطره، وبيان ما شارف التَّمام أو شطره، وبيان ما شرع فيه. بحسب ما وقع أو استحضره، إجابةً لسُؤال مَنْ سأل في ذلك، ومدّ إليه فِكْرَه ونظره، والله المستعانُ في أن يبلغ كلامنا وطرَه، وعليه التُّكلان في إرشاد كلٍّ منا وإعانته على القيام بما أمره، إنه قريب مجيب[2].

١ ـ تلخيص الجمع بين الصحيحين.

٢ ـ الجمع بين الصحيحين على الأبواب بالأسانيد والطرق وزيادات المستخرجات.

٣ ـ زوائد ما في الكتب الأربعة.

٤ ـ السنن على الصحيحين مما هو صحيح، كتب منه كراريس.

---

(١) انظر هذه الأبيات وأبياتاً أخرى معها في تغليق التعليق ٣/ ١٣، وتاريخ بغداد ٤/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦.

(٢) قلت: وقد جمع مصنفات الحافظ ابن حجر أيضاً تلميذه برهان الدين البقاعي في جزء مفرد، منه نسخة بخط شهاب الدين أحمد بن خليل بن اللبودي، المتوفى سنة ٨٩٦ سنة كتبها سنة ٨٦٨هـ، وزاد على البقاعي كتباً أخرى من تأليف الحافظ ابن حجر.
وهذه النسخة محفوظة في مكتبة لايدن بهولندا برقم ٢٤٩٢ ومعها أيضاً جزء فيه ذكر مصنفات البقاعي، وهو كذلك بخط ابن اللبودي المذكور، وكلاهما عندي منه صورة ورقية.
وأقول أيضاً: قد جمع الدكتور شاكر محمود عبد المنعم أسماء مصنفات الحافظ ابن حجر في كتابه القيم «ابن حجر السعقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة» ١/ ١٦٧ ـ ٣٩٨، حيث أوصلها إلى ٢٨٢ مصنفاً، يذكر من أورد اسم الكتاب ممَّن ترجم لابن حجر، ومكان وجود نسخه الخطية، وطبعاته إن كان مطبوعاً، فأجاد في ذلك، شكر الله له.

٥ ـ المؤتمن في جمع السنن، رتبه على أبواب الفقه مستوفياً لكثير مِنْ كتب الحديث، مبيناً عَقِبَ كلِّ حديث ما فيه مِنْ علَّة وقدح وغير ذلك، محذوف الأسانيد، كتب منه كراسة، وسمَّاه أيضاً: «الجامع الكبير مِنْ سنن البشير النذير»، وقال بخطه: إنه شرع في أوائله.

٦ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، وهي: «مسند» الطيالسي، وعبد[1] بن حميد، وإسحاق بن راهويه، وأبي بكر بن أبي شيبة، ومُسدَّد، وابن أبي عمر، وأبي يعلى الموصلي رواية ابن المقرىء، والحارث بن أبي أسامة، في مجلدتين، كمل في المسوَّدة، ثم بيض، وقال بخطه: في ثلاث مجلدات.

٧ ـ مختصر الترغيب والترهيب للمنذري، بعد أن كتب أصله.

٨ ـ بلوغ المرام من أدلة الأحكام، فرغه في سنة ثمان وعشرين وثمانمائة، في مجلد لطيف قدر حجم «العمدة» مرتين، لخَّص فيه «الإلمام» لابن دقيق العيد، وزاد عليه كثيراً.

٩ ـ التعليق على «الموضوعات» لابن الجوزي، لم يكمل، شرع فيه.

١٠ ـ التعليق على «المستدرك» للحاكم، شرع فيه أيضاً.

١١ ـ الإعجاب ببيان الأسباب، ويُسمى أيضاً العُباب في بيان الأسباب، يعني أسباب نزول القرآن، في مجلد ضخم لم يُبيَّض، نعم، شرع في تبييضه بأخرة، فكتب منه إلى.....[2] في قدر مجلد.

١٢ ـ إقامة الدلائل على معرفة الأوائل، فرغه في شهور سنة ثماني عشرة وثمانمائة، وهو مسوَّدة بعدُ، بل كنت رأيت بخطه نسخة منه شبه المبيَّضة أعارها في حياته للسّراج عمر ابن الشيخ خلف الطُّوخي الصالح المشهور، فطالعها وأعادها له، ثم لم أرها بعدُ، وقد رأيت بخط التقي

---

(١) في (ح): «عبدالله»، خطأ.

(٢) بياض في الأصول.

[يحيى ابن][1] شارح «البخاري» الكرماني رحمهما الله تعالى جزءاً قال: إنَّه لخَّصه مِنْ «الأوائل» للشيخ العالم شهاب الدين بن حجر، الذي لخَّصه مِنْ مُؤلَّف العلامة بدر الدين محمد بن عبد الله الشِّبلي، المسمَّى «محاسن الوسائل إلى معرفة الأوائل»، ورتَّبه على أبواب الفقه، وبيَّن حال الأسانيد. قال التقيُّ: وقد أضفتُ إلى ذلك فوائد فرَّقتُها في محالِّها. انتهى.

ويظهر لي من صنيع بعضهم في مقدمة تاريخِ عمله أنه وقف عليه، لكنه لم يُفصح بذلك.

وممَّن صنَّف الأوائل: ابن أبي شيبة، والطَّبراني، والعسكري، وأبو عروبة، وأبو الشَّيخ، وابن أبي عاصم، وغيرهم. وللصلاح الصفدي في ذلك «زهر الحمائل». [وعقد الفاكهيُّ في «أخبار مكة» للأوائل التي وقعت بها باباً كبيراً، وفيه فوائدُ ليست في الكتب المتقدِّمة. وكذا ذكر ابن الجوزي في «تلقيح فُهُوم[2] الأثر» فصولاً فيها جملةٌ كبيرة مِنَ الأوائل.

قيل: وأوَّلُ مَنْ صنَّفها أبو الحسن المدائني الأخباري. ذكر ذلك النديم[3] في «فهرسته».

وصنَّف الأواخر ـ وهو آخر مَنْ روى عن فلانٍ فلانٌ ـ الأمينُ عبد القادر بن محمد بن[4] أبي الحسن الصَّعبي، ممَّن أخذ عنه أبو حيان. وولع بذلك بعض نبهاء الشَّاميين في وقتنا[5]. ووقع لنا المسلسل بالأولية

---

(١) ساقط من (أ).

(٢) في (أ): «قيوم»، تحريف.

(٣) في (أ): «العديم»، تحريف.

(٤) «بن» ساقطة من (ط).

(٥) هو شهاب الدين أحمد بن خليل بن اللبودي، المتوفى سنة ٨٩٦هـ، وكتابه «النجوم الزواهر في معرفة الأواخر» طبع في مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٤١٥ هـ ـ ١٩٩٥م بتحقيق مأمون الصاغرجي ومحمد أديب الجادر. وقد أشار المصنِّف إلى هذا الكتاب في ترجمة ابن اللبودي من الضوء اللامع ١/٢٩٣ حيث قال: وأوقفني على مصنَّف له جمع فيه الأواخر، ظريف في بابه. =

وبالآخريَّة][1].

١٣ ـ معرفة الخصال الموصلة إلى الظلال.. جمع فيه ما زاد على قوله ﷺ «سبعة يظلهم الله في ظلِّ عرشه». قال: وقد دخلَتْ في «الأمالي» من أول المجلس التاسع والتسعين، إلى آخر المجلس الخامس بعد المائة.

قلت: وكذا في المجلس الثالث والثلاثين بعد المائة والذي يليه. وبلغت الخصال التي عنده بانضمامه للسبعة الأصلية[2] ثلاثة وثلاثين، وقد ظفرت أيضاً بأكثر من عشرين[3] خصلة زيادة على ذلك، كتبتُها مع تلخيص ما عمله شيخُنا في جزءٍ إجابةً لمن التمس ذلك من فضلاء الدِّمشقيين مِنْ أصحابنا.

[وأخذ غيرُ واحدٍ ممَّن كتب عنِّي بعد أن بلغ مجموع الخصال نحو السَّبعين، فأفرده أيضاً مِنْ غير تنبيه أكثرهم على ذلك، والأعمال بالنِّيات][4].

١٤ ـ الخصال المكفّرة للذنوب المقدّمة والمؤخَّرة. وقد اختصره الشيخ ابن حسان وغيره.

١٥ ـ الإتقان في جمع أحاديث فضائل القرآن من المرفوع والموقوف، لم يكمل.

١٦ ـ القول المسدَّد في الذب عن مسند أحمد، ويُسمَّى أيضاً: القصد المسدَّد، وكذا: تنوير عين الأرمد.

= قلت: أشار ابن اللبودي في مقدمة كتابه إلى كتاب الصعبي، وسماه نزهة الناظر في معرفة الأواخر. وقد كتبت مقالة عرفت فيها بكتاب ابن اللبودي في مجلة الفيصل، العدد ٢٥٨ الصادر في شهر ربيع الثاني ١٤١٨هـ.

(١) من قوله: «وعقد الفاكهي» إلى هنا لم يرد في (ب) وورد في هامش (ح).

(٢) في (أ): «الأمثلة»، تحريف.

(٣) في (ب): «بأربعة عشر».

(٤) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

١٧ ـ تلخيص آداب الطعام والمنام والحمام، وسماه: المجمع العام في آداب الشَّراب والطَّعام ودخول الحمام.

١٨ ـ بذل الماعون بفضل الطاعون في مجلد لطيف، جمع فيه أشياء كثيرة من الأحاديث والأحكام والآداب المتعلقة بذلك. وقد اختصره الشيخ شرف الدين يحيى المناوي.

١٩ ـ جزء الثَّبت بصيام السبت.

٢٠ ـ تبيين العجب فيما ورد في صوم رجب.

٢١ ـ الآيات النَّيِّرات في معرفة الخوارق والمعجزات.

٢٢ ـ ترتيب فوائد سمُّويه على المسانيد.

٢٣ ـ وكذا ترتيب مسند الطيالسي.

٢٤ ـ وترتيب مسند عبد بن حميد. كلاهما في سنة ثلاث وثمانمائة، ثم غَرِقا ـ كما تقدم في ـ سنة ستٍّ.

٢٥ ـ ترتيب فوائد تمّام على الأبواب.

٢٦ ـ ترتيب غرائب شعبة لابن منده.

٢٧ ـ تلخيص زوائد البزار للهيثمي، حذف منه ما في «مسند أحمد».

٢٨ ـ زوائد الأدب المفرد للبخاري على الستة.

٢٩ ـ زوائد مسند الحارث بن أبي أسامة على الستة وأحمد.

٣٠ ـ وكذا زوائد مسند أحمد بن منيع.

٣١ ـ البسط المثبوت[1] لخبر البرغوث.

٣٢ ـ كشف الستر بركعتين بعد الوتر.

---

(١) كذا ورد في الأصول وفي «نظم العقيان» للسيوطي ص ٤٧. واشتهر الكتاب بعنوان «البسط المثبوت...»، وورد كذلك في كشف الظنون ١/ ٢٤٥.

٣٣ ـ ذكر الباقيات الصالحات.

٣٤ ـ جزء فيه عشرون حديثاً صحيحة أو حسنة فيما يقوله المكلف في يومه وليلته.

٣٥ ـ قوّة الحجاج في عموم المغفرة للحجّاج.

٣٦ ـ ردع المجرم في الذب عن عرض المسلم. وهو أربعون حديثاً عمله حين كان السَّفَطِي قاضياً. [وانتهى في يوم الخميس عاشر رجب سنة إحدى وخمسين وثمانمائة وهو في منزله بالقرب مِنْ الجامع المقسي بباب البحر][1].

٣٧ ـ تغليق التعليق في مجلد ضخم، وربما كتب في مجلدين، يشتمل على وصل التعاليق [المرفوعة والآثار][2] الموقوفة والمقطوعة الواقعة في «صحيح البخاري» بُيِّضَ وكثُرت نسخُه، وهو عندي فيما كتبته بخطي، وله به فخر كبير، لكونه لم يُسْبق إلى جمعه في تأليف، ولا يوجد التعرض لشيء منه إلا في النَّادر من التصنيف، وكمُل تبييضه في سنة سبع وثمانمائة، وكانت مسوَّدتُه كمُلَت قبل ذلك في سنة ثلاث. وقف عليه كبارُ مشايخه كما أسلفتُه، وشهدوا بأنه لم يُسبق إلى وضع مثله، ووجد شاهد ذلك في كلام أبي عبد الله بن رُشيد وغيره مِنَ الأئمة، فإنَّهم صرَّحوا بأنَّ هذا النوع جديرٌ بأن يُفرد بالتَّصنيف، ويُتصدى إلى جمع طرقه، وتوصيل منقطِعِه.

وقد حصل له ـ كما قرأتُه بخطه ـ بفراغه إعانةٌ عظيمة عند الشُّروع في الشَّرح، فإنَّه أغنى عَنْ تعب كبير[3]. وقال أيضاً: إنه لم يتقدَّمه أحدٌ مِنْ أهل هذا الفنِّ إليه، ولا عرَّج نحوه، لغلبةِ ظنِّه أنَّه لا يطيعه ولا يخضع لديه.

قال: وهو الكتاب الذي وصلتُ فيه تعاليق البخاري في «صحيحه» إلى

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب)، وزادها المصنف بخطه في هامش (ح).

(٢) هذه العبارة ساقطة من (أ).

(٣) ساقطة من (أ).

مَنْ علَّق كلَّ سندٍ إليه، وأحال بما هو غالباً مختصٌّ به على المكان الذي لا يُستطاع الانقياد له.

وقد شهد الحافظُ الماهر أبو عبد الله بن رُشيد السَّبتي في مقدمة كتابه «تُرجمان التراجم» أنه لم يتصدَّ أحدٌ لذلك، ولا أفرده بالتَّصنيف، وإن اتَّفق أن يظفر بعضُهم بشذَرةٍ مما هنالك[1].

قال: ولولا خشية العُجب، لأطنبتُ أكثر مما أطنبت، ولولا فرط محبة المرء لولده[2] لحبَّبتُ غيري فيما أحببتُ، وما ادَّعيت، إلا ما أقرَّ بصدقه الدَّليلُ المشاهَدُ، وإلاَّ فكان الأولى لمن عاهد على ترك الفخر أن يوفي بما عاهد.

٣٨ ـ مختصره المسمى بالتشويق إلى وصل المهم من التعليق.

٣٩ ـ وأيضاً: التوفيق لوصل المهم من التعليق. واقتصر في هذا على الأحاديث التي لم يُوصِل البخاري أسانيدها في مكان آخر من «جامعه».

٤٠ ـ تخريج ما يقول فيه الترمذي: «وفي الباب». كتب مِنْ أوائله قدرَ ستة كراريس، لو كمُلَ، لجاء في مجلد ضخم، سماه «العُجاب في تخريج ما يقول فيه الترمذي: «وفي الباب».

٤١ ـ تخريج الكشاف، في مجلد، وهو ملخص من كتاب الزيلعي. بُيِّضَ، وسماه «الكاف الشاف في تخريج أحاديث الكشاف».

٤٢ ـ التخريج الواف بآثار الكشاف، في مجلدين، قفَّصه في سنة إحدى وأربعين وثمانمائة، ولم يُبيض لكونه ما زاد غالباً على تقفيص الآثار، ويكتب تخريج الأحاديث مِنَ المصنَّف قبله.

٤٣ ـ التمييز في تلخيص تخريج أحاديث شرح الوجيز، في مجلدين، ملخصاً له من كتاب شيخه ابن الملقن، كمُل وبيض.

٤٤ ـ تخريج أحاديث شرح التنبيه للزنكلوني، لم يكمل، شرع فيه.

---

(١) انظر تغليق التعليق ٦/٢، وهدي الساري ص ١٩، ٢٠.

(٢) في (ح): «بولده».

٤٥ ـ تخريج أحاديث مختصر الكفاية، لم يكمل.

٤٦ ـ نصب الراية في منتخب تخريج أحاديث الهداية. فرغه في سنة سبع وعشرين، ملخّصاً له من كتاب الزيلعي في مجلد واحد، بُيِّض. ويُسمّى أيضاً: الدراية في تلخيص تخريج أحاديث الهداية.

٤٧ ـ هداية الرواة إلى تخريج المصابيح والمشكاة. لخَّصه من كتاب الصدر المناوي شيخه.

٤٨ ـ موافقة الخُبر الخَبر في تخريج أحاديث المختصر. أملاه كما سلف.

٤٩ ـ من تخريج الأذكار خمس مجلدات نحو النصف، أملاه أيضاً.

٥٠ ـ الاستدراك على شيخه العراقي في «تخريج الإحياء».

٥١ ـ مختصر مسند الفردوس للديلمي، سماه تسديد القوس.

٥٢ ـ زهر الفردوس. قفَّصه، وهو عبارة عن الأحاديث المخرّجة من غير الكتب المشهورة.

٥٣ ـ تخريج ما في سيرة ابن هشام من الأحاديث المنقطعة، وسمَّاه: تخريج الأحاديث النبوية المنقطعة في السيرة الهشامية.

٥٤ ـ تخريج الأربعين النووية بالأسانيد العلية، بيَّضها وحدث بها في عدن سنة ثمانمائة.

٥٥ ـ جزء فيه الداعي البشير لتخريج أحاديث ابن بشير.

٥٦ ـ عوالي البخاري، وهي ما أخرجه عن شيخ يكون بين أحد الأئمة الستَّة وبينه واسطة، سمّاها: بغية الداري[1] بأبدال البخاري.

ـ وقد انتقى من «مسلم» من هذا النوع ما سيأتي في الأربعينات[2].

---

(١) في (ط): «الراوي».

(٢) برقم (٧٦) وعنوانه: «الأربعون العالية لمسلم على البخاري في صحيحيهما».

٥٧ ـ الأبدال العوالي من أبي داود الطيالسي.

٥٨ ـ أبدال عبد بن حميد وموافقاته.

٥٩ ـ الأبدال العوالي والموافقات الحِسان من مسند الدارمي عبد الله بن عبد الرحمن.

٦٠ ـ الأبدال الصَّفيَّات مِنَ الثقفيات.

٦١ ـ الأبدال العليَّات من الخِلعيات.

٦٢ ـ أفراد مسلم على البخاري. علَّقها في سنة ثلاثين وثمانمائة.

٦٣ ـ ثنائيات الموطأ من انتقائه، وعِدَّة أحاديثها مائة واثنان وعشرون حديثاً.

٦٤ ـ خماسيات الدارقطني.

٦٥ ـ زيادات بعض الموطآت على بعض.

٦٦ ـ منتقى من المقلِّين من مسند أحمد.

٦٧ ـ منتقى من معجم السبكي.

٦٨ ـ وكذا من مشيخات ابن عساكر، وابن الشيرازي، والفخر بن البخاري.

٦٩ ـ والتقط من عوالي الدبوسي جزءاً.

٧٠ ـ ومن عوالي ابن المقيَّر بالإجازة جزءاً ضخماً.

٧١ ـ ومن كلٍّ من المستخرج على البخاري لأبي نعيم.

٧٢ ـ وللإسماعيلي.

٧٣ ـ ومن مسند السَّرَّاج جزءاً.

٧٤ ـ الأمالي الحديثيَّة المطلقة. مجلد.

٧٥ ـ جزء فيه التعقُّب على ابن الجزري في مشيخة شيخه الشيخ الجنيد.

الأربعينات[1]

٧٦ ـ الأربعون العالية لمسلم على البخاري في صحيحيهما.

٧٧ ـ ضياء الأنام بعوالي شيخ الإسلام البلقيني، وهي أربعون حديثاً.

٧٨ ـ الأربعون الممتازة بعوالي شيوخ الإجازة من حديث المراغي.

٧٩ ـ الأربعون المتباينات لنفسه. سماها الإمتاع[2] بالأربعين المتباينة بشرط السماع.

صنَّفها في سنة سبع وثمانمائة، ثم أملاها ـ كما تقدَّم ـ واشترط فيها اتصال السماع في جميعها، وشرائط كثيرة لم يُسبق إليها، منها: ترتيبها على أحاديث العشرة المبشرة، ثم على حروف المعجم من الصحابة، ثم العبادلة الأربعة، وفيها أحاديث أصحاب الكتب السِّتَّة والمذاهب الأربعة وغير ذلك من الالتزامات قفَّصها في أسبوع، حيث قال له القاضي تقي الدين الفاسي المكي: إنه أقام في جمع «مبايناته[3] الأربعين» نحو ثلاث سنين، مع أنه لم يشترط شروط صاحب الترجمة.

٨٠ ـ مختصرها. يذكر فيه طريقاً واحدة لكل حديث، وفرغه في سنة اثنتين وثلاثين وثمانمائة.

٨١ ـ الأربعون المهذبة بالأحاديث الملقبة. خرَّجها للمحدث نفيس الدين العلوي من حديث نفسه.

٨٢ ـ الأربعون من مسموع ابن عبد الدائم من الترغيب للتيمي.

المعاجم والمشيخات

٨٣ ـ معجم التنوخي، في مجلدة ضخمة، أربعة وعشرون جزءاً عن أكثر من أربعمائة شيخ بالسماع والإجازة.

---

(١) هذا العنوان والعناوين الآتية بعد من (أ، ح).

(٢) في (أ): «الامتناع»، تحريف.

(٣) في (ب، ط): «متباناته».

٨٤ ـ المعجم للحرة مريم، فرغه تسويداً في سنة ثلاث وثمانمائة.

٨٥ ـ المجمع[١] المؤسس بالمعجم المفهرس. في تصنيفين، ذكر فيه شيوخه بالسماع والإجازة والإفادة، فبلغوا ـ على ما كتبه بخطه ـ نحو أربعمائة وخمسين نفساً. ورأيت بخطه أيضاً أنه يشتمل على ذكر مشايخه وبيان ما حمل عنهم بأسانيده، وهم زيادة على أربعمائة في خمس طبقات يشتمل على قسمين، أحدهما في أهل الرواية، والآخر في أهل الدِّراية دون مشايخه بالإجازة العامة، فإنه لم يعرِّج على الرِّواية عنهم، بل شكَّ في بعض مَنْ سمع منه، فبيَّن ذلك في معجمه.

٨٦ ـ مشيخة ابن أبي المجد الذين انفرد بالرواية عنهم. جزء ضخم.

٨٧ ـ مشيخة أبي[٢] الطاهر بن الكويك الذين أجازوا له.

٨٨ ـ مشيخة البرهان الحلبي.

٨٩ ـ مشيخة القباني وفاطمة، المسمّاة بالمشيخة الباسمة.

تخريجه لشيوخه وغيرهم

٩٠ ـ جزء حديث النجم البالسي.

٩١ ـ وآخر من حديث التقي الدجوي.

٩٢ ـ وآخر من حديث العز الطيبي.

٩٣ ـ المائة العشاريات للتنوخي، المسمّاة: نظم اللآلي بالمائة العوالي، وهي أول ما خرّجها، وذلك في سنة ست وتسعين.

٩٤ ـ وتلاها بعد مدة بأربعين أخرى، سمَّاها: العوالي التالية للمائة العالية، والكل بشرط الصحة أو الحُسْن.

---

(١) في (أ، ب): «المعجم».

(٢) في (أ): «ابن»، تحريف.

٩٥ ـ الستون العشارية للعراقي.

٩٦ ـ تلاها الأربعين التي خرجها لنفسه، لتصير مائة سماها العشارية الستين لتكمل مائة بالأربعين.

٩٧ ـ الأربعين العشاريات الإسناد إلى الصحابة من حديثه. أملى غالبها كما تقدم، وهي في المسوَّدة في مجلد.

٩٨ ـ العشرة العشارية.

٩٩ ـ متباينات التنوخي.

١٠٠ ـ فهرست مرويات القاضي جلال الدين بالإجازة، في كرّاسة.

١٠١ ـ فهرست أخيه عَلَم الدين بالإجازة أيضاً في كرَّاسة.

١٠٢ ـ فهرست الشرف بن الكويك.

١٠٣ ـ فهرست نفسه في مجلد ضخم، سمّاه: المقاصد العليات في فهرست المرويات، يعني بالقراءة أو السماع أو الإجازة أو[1] المشافهة أو المكاتبة. ووجدت بخطّه أيضاً تسميته بالمقاصد العلية في فهرست الكتب والأجزاء المروية. انتفع الناس به.

[وهو مرتَّب على ستة أبواب، الأول: في الكتب المبوَّبة[2]. الثاني: في المسانيد. الثالث: في فنون علم الحديث. الرابع: في المشيخات والمعاجم. الخامس: في الأجزاء المنثورة، مرتَّب على حروف المعجم بأشهر أسمائها. السادس: في الكتب التي لا أسانيد فيها غالباً من كتب الفقه والقراءات والتفسير وعلوم الحديث والتواريخ والأدبيات][3].

١٠٤ ـ الثبت الحديثي. مجلدان في المسوَّدة.

---

(١) «أو» ساقطة من (ح).

(٢) في (ط): «النبوية» تحريف.

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

١٠٥ ـ إتحاف المهرة بأطراف العشرة، وهي: الموطأ، ومسند الشافعي، ومسند أحمد، وجامع الدارمي، وصحيح ابن خزيمة، والمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن حبان، ومستخرج أبي عوانة، ومستدرك الحاكم، وشرح المعاني للطحاوي، وسنن الدارقطني. وقد كمل هذا الكتاب في ستة مجلدات ضخمة تجيء في ثمانية أسفار. بُيِّض اليسير من أوائله في حياة مؤلفه، وألحق فيما بيّض منه أطراف مسند أحمد من كتابه في ذلك، لكونه ما أدخله أوّلاً فيها، ثم استوفيت تبييضه ـ ولله الحمد ـ بعد موته.

١٠٦ ـ أطراف المسند، وفي رواية: المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، في مجلدين، بُيِّض وكمُلَ قديماً، وكان حافظ الوقت شيخه الزين العراقي كثير الاعتماد[1] عليه في إملائه وغيرها.

١٠٧ ـ النكت الظراف على الأطراف، علَّقه من حواشيه بنسختيه من الأصل التي إحداهما بخطه في أواخر سنة تسع وثلاثين وثمانمائة. وكان كتب منه يسيراً في سنة خمس وثمانمائة، وسماه أيضاً: الاعتراف بأوهام الأطراف.

١٠٨ ـ أطراف الصحيحين على الأبواب مع المسانيد، عجيب الوضع.

١٠٩ ـ الفوائد المجموعة بأطراف الأجزاء المسموعة، على الأبواب في مجلد.

١١٠ ـ الإجزاء بأطراف الأجزاء، وهو أطراف على المسانيد، في خمس رُزَم، وقال: إنه في مجلدين.

١١١ ـ أطراف المختارة للضياء، سماه: الإنارة في أطراف المختارة، في مجلَّد ضخم علَّقه في غاية العجلة في رحلته بدمشق بها سنة اثنتين

---

(١) في (أ): «الأعمال».

وثمانمائة، والأصل[1] لم يكمله المصنف، وجد منه إلى آخر مسند ابن عمر، في خمسة أسفار كبار. وهذا الكتاب من جملة ما غرق من الكتب التي كانت صحبته في الرحلة اليمنية سنة ست كما تقدّم.

١١٢ ـ تجريد لحق المزي بالأطراف[2].

١١٣ ـ أحاديث أحمد عن الشافعي عن مالك، في جزء.

الطرق

١١٤ ـ طرق حديث المسح على الخفين.

١١٥ ـ طرق حديث «من بنى لله مسجداً».

١١٦ ـ طرق حديث «لو أن نهراً بباب أحدكم»، وبيان حال كل طريق منها.

وكان سبب ذلك أن بعض الناس قرأ ما يقول ذلك «تُبقي من درنه» بالمثناة الفوقانية، فرد عليه أنه بالتحتانية وسئل القاضي محب الدين البغدادي وصاحب الترجمة عن ذلك[3] فأجابا بما ذكره أستاذنا في ديباجة هذا المصنف.

١١٧ ـ طرق حديث صلاة التسبيح.

---

(١) في (أ): «والأصح»، تحريف.

(٢) جعل الدكتور شاكر عبد المنعم هذا الكتاب والذي يليه كتاباً واحداً، حيث قال في كتابه «ابن حجر العسقلاني مصنفاته ودراسة في منهجه وموارده في كتابه الإصابة» ١/ ٢٤٧ بعد أن ذكر نسبة السخاوي هذا الكتاب لابن حجر: وهي أحاديث أحمد عن الشافعي عن مالك.
قلت: وهذا الأخير كتاب مفرد، أما «لحق المزي بالأطراف» فقد ذكره الحافظ ابن حجر في «النكت الظراف على الأطراف» ١/ ٥، فقال: ثم وقفت على جزء لطيف بخط المصنف تتبع فيه أشياء من كتاب النسائي رواية ابن الأحمر، وسماه «لحق الأطراف»، ثم رأيتها بخطه في هوامش نسخة تلميذه الحافظ عماد الدين بن كثير بدمشق.

(٣) «عن ذلك» ساقطة من (ط).

١١٨ ـ طرق حديث الغسل يوم الجمعة من رواية نافع عن ابن عمر خاصة. خرَّجه على سبيل امتحان الخاطر في مذاكرة جرت، فجاء عن أكثر من عشرين ومائة رجل رووه عن نافع خاصة.

١١٩ ـ طرق حديث «من صلى على جنازة فله قيراط».

١٢٠ ـ طرق حديث المجامع في رمضان، سمَّاه: نزهة النَّاظر البسامع في طريق حديث الصائم المجامع.

١٢١ ـ طرق حديث «ماء زمزم لما شُرب له».

١٢٢ ـ طرق حديث المغفر.

رد به على من قال ـ كابن الصلاح ـ: إن مالكاً تفرَّد به، فبلغ عدَّةُ مَنْ حدَّث به عن الزهري غير مالك سبعة عشر نفساً.

١٢٣ ـ طرق حديث جابر في البعير.

١٢٤ ـ طرق حديث «تعلموا الفرائض» سماه: تحفة الرائض بتخريج حديث تعلموا الفرائض.

١٢٥ ـ طرق حديث «القُضاة ثلاثة».

١٢٦ ـ طرق حديث «يا عبد الرحمن لا تسأل الإمارة».

١٢٧ ـ طرق حديث الإفك.

١٢٨ ـ الإنارة بطرق حديث غِبّ الزيارة، وهو حديث «زُر غبّا تزدد حبّاً».

١٢٩ ـ طرق حديث «الأعمال بالنيات».

١٣٠ ـ طرق حديث «احتجَّ آدم وموسى».

١٣١ ـ طرق حديث قَبْضِ العلم.

١٣٢ ـ طرق حديث «من كذب[1] عليَّ متعمداً».

١٣٣ ـ طرق حديث «نضَّر الله امرءاً...».

١٣٤ ـ طرق حديث «أوْلَى النَّاس بي أكثرهم عليَّ صلاة».

---

(١) في (ط): «كتب» تحريف.

openkanoli.com

١٣٥ ـ لذَّة العيش بطرق حديث «الأئمة من قُريش» جزء ضخم.

١٣٦ ـ طرق حديث «مَثَلُ أمتي مثل المطر».

١٣٧ ـ طرق حديث الصادق المصدوق.

الشروح

١٣٨ ـ شرح البخاري، المسمى فتح الباري، وهو أجلُّ تصانيفه مطلقاً، وأنفعها للطالب مغرباً ومشرقاً، وأجلُّها قدراً، وأشهرُها ذكراً، بحيث رأيت بخط مؤلِّفه قبل تمامه ما نصُّه: ولولا خشية الإعجاب، لشرحت ما يستحق أن يوصف به هذا الكتاب، لكن لله الحمد على ما أوْلَى، وإياه أسألُ أن يُعين على إكماله منَّاً وطَوْلاً.

وكان الابتداءُ فيه في أوائل سنة سبع عشر وثمانمائة على طريق الإملاء، ثم صار يكتب من خطه مداولة بين الطلبة شيئاً فشيئاً، والاجتماع في يوم من الأسبوع للمقابلة والمباحثة، وذلك بقراءة شيخنا العلامة ابن خضر، إلى أن انتهى في أول يوم من رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة سوى ما ألحق فيه بعد ذلك، فلم ينته، إلاَّ قُبيل وفاة المؤلف بيسير. وجاء بخط مؤلفه في ثلاثة عشر سفراً، وبيِّض في عشرٍ، وعشرين، وثلاثين، وأزيد وأقل.

وقد سبقه شيخه المجد اللغوي صاحب «القاموس»، فرأيت في أسماء تصانيفه: «منح الباري بالسيح الفسيح المجاري في شرح صحيح البخاري» وأنه كمُل منه ربع العبادات في عشرين مجلدة. وكذا سبقه ـ فيما قيل ـ إلى التسمية بفتح الباري الحافظ الزين بن رجب الحنبلي، لكن سمعت صاحب الترجمة يذكر أنه لم يطَّلع على ذلك[1].

وكان عقِبَ فراغ المقدمة شرع في شرحٍ أطال فيه النَّفَس، وكتب منه

---

(١) هذا القول لا يسلم به للمصنف ولا لشيخه رحمهما الله، فقد اطلع الحافظ ابن حجر على شرح ابن رجب لصحيح البخاري، واستفاد منه، انظر على سبيل المثال: فتح الباري ١/١٧٦ شرح الحديث ٧٩، و١/١٧٨، شرح الحديث ٨٠، كلاهما من كتاب التوحيد، و١١/٣٤٠ حديث ٦٥٠٠ من كتاب الرقاق.

قطعةً تكون قدر مجلد، ثم خشي الفُتور عن تكميله على تلك الصفة، فابتدأ في شرح متوسط، وهو «فتح الباري» الماضي شرحه.

قال شيخنا: فلمَّا كان بعد خمس سنين أو نحوها، وقد بُيِّضَ منه مقدار الربع على طريقة مثلى، اجتمع عندي مِنْ طلبة العلم المهرة جماعةٌ وافقوني على تحرير هذا الشرح، بأن أكتب الكرَّاس، ثم يحصِّله كلٌّ منهم نسخاً، ثم يقرؤه أحدهم، ويعارض معه رفيقُه مع البحث في ذلك والتَّحرير، فصار السِّفْرُ لا يكمُل منه إلا وقد قُوبل وحرِّر ولزم من ذلك البطءُ في السَّير لهذه المصلحة، إلى أن يسَّر الله تعالى إكماله في شهر رجب سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة.

١٣٩ ـ مقدمته المسمَّاة هدي الساري، في مجلد ضخم أو مجلدين، كملت في سنة ثلاث عشرة وثمانمائة، تشتمل على جميع مقاصد الشرح سوى الاستنباط.

١٤٠ ـ انتقاض الاعتراض، ردَّ فيه على البدر العيني فيما تعقَّب عليه في شرحه، مجلد.

١٤١ ـ الملتقط من التلقيح في شرح الجامع الصحيح، للبرهان الحلبي. التقطه بحلب في سنة ست وثلاثين.

١٤٢ ـ تحرير التفسير من صحيح البخاري، على ترتيب السُّوَر منسوباً لمن نقل عنه.

١٤٣ ـ شرح الترمذي. كان شرع فيه في سنة ثمان وثمانمائة في الدروس أوَّلَ ما وَلِيَ درس الحديث بالشيخونية، فكتب منه قدر مجلدة مسودة، وفتر عزمه عنه، ولو كمُلَ لجاء في خمسة عشر سِفْراً أو ستة أسفار كبار، حسبما قرأتُه بخطه في موضعين.

١٤٤ ـ المقرَّر في شرح المحرر، لابن عبد الهادي. كتب منه قطعة في الدروس، ثم تشاغل عنه بشرح «البخاري»، ولو كمُل لكان قدر خمس مجلدات.

١٤٥ ـ نكت شرح مسلم للنووي في المقدمة وغيرها، لم يكمل، رأيت منه كرّاسة من الكلام على المقدمة، وأخرى من الكلام على غيرها.

١٤٦ ـ التقاط اعتراض ابن عبد الهادي من منتقاه من شرح مسلم للنووي عليه خاصة في جزء.

١٤٧ ـ النكت على تنقيح الزركشي على البخاري.

١٤٨ ـ والنكت على نكت العمدة له.

١٤٩ ـ وعلى شرح العمدة لشيخه ابن الملقن، لم تكمل الثلاثة أيضاً.

١٥٠ ـ تقريب الغريب الواقع في البخاري. اختصره من القرطبي مع الزيادة عليه والفوائد المهمة في سنة ثماني عشرة وثمانمائة.

١٥١ ـ الكلام على قوله: «إن امرأتي لا تردُّ يد لامسٍ».

علوم الحديث

١٥٢ ـ نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، كراسة فيها مقاصد الأنواع لابن الصلاح وزيادة أنواع لم يذكرها، فاحتوت على أكثر من مائة نوع من أنواع علوم الحديث، وفرغ من تأليفها في سنة اثنتي عشرة وثمانمائة.

قلت: وقد سبقه ابن واصل، فسمّى «نخبة الفكر في علم النظر»، لكن الظن أنَّ صاحب الترجمة ما استحضره حين التسمية به.

١٥٣ ـ شرحها المسمَّى نزهة النظر، في مجلد لطيف، دمجها فيه، وتنافس الفضلاء مِنْ أبناء العرب والعجم في تحصيله والاعتناء به، وممَّن كتبه بخطه: الشيخ شمس الدين محمد بن مرهم[1] الدين الشرواني [والمحيوي الكافياجي][2]، وكان التمس منه تصنيفه صاحبه الشيخ شمس

---

(١) كذا في الأصول، وفي الضوء اللامع ٤٨/١٠: «مراهم الدين» ثم ذكره ٢٠٩/١١ كما هنا.

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب، ط).

الدين الزركشي والد عبد الصمد والآتي في الملغزين من الباب السادس[1]. وفرغه في مستهل ذي الحجة سنة ثمان عشر وثمانمائة، وأشار بقوله في خطبته: «صاحب البيت أدرى بالذي فيه» إلى العلامة كمال الدي الشُّمُنِّي، فإنه كان شرحها وانتهى منه في رمضان سنة سبع عشرة وثمانمائة، وسماه «نتيجة النظر في نخبة الفكر»، وهو أكبر مِنْ شرح المصنف.

وقد نظمها ـ أعني «النخبة» ـ الكمال المذكور، وكذا قاضي الحنابلة العز الحنبلي وآخرون، منهم الشيخ نعمة الله. وشرح الشيخ تقي الدين الشُّمُني «نَظْم» والده.

١٥٤ ـ النكت على ابن الصلاح وعلى النكت التي عملها شيخه العراقي عليه، لم يكمل. قال هو: في مجلد ضخم مسوَّدة زيادة على نكت شيخه الزَّين[2] العراقي ومباحثه معه، وهو نحو حجم الأصل لو كمُل. بيّض منه إلى (المقلوب). [وأخبرني ابن السيد عفيف الدين أنه عنده بخط شيخنا كاملاً، فالله أعلم][3].

١٥٥ ـ النكت على الألفية. لم أرَ منه غير ورقتين، وقال هو: إنه شرع فيه، لكن قد التقط بعضُ جماعته مِنْ تقريره وتذكرته شيئاً ما كمل، كما سيأتي التنبيه عليه قريباً.

فنون الحديث

١٥٦ ـ المهمل من شيوخ البخاري.

١٥٧ ـ الإحكام لبيان ما في القرآن من الإبهام. جمع فيه بين كتابي السُّهيلي وابن عساكر.

---

(١) ص ٨٤٤.

(٢) في (ب): «ولي الدين» خطأ. فكتاب النكت على ابن الصلاح، المسمى: التقريب والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح، هو من تأليف زين الدين العراقي، لا من تأليف ولده ولي الدين.

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

١٥٨ ـ ترتيب المبهمات على الأبواب. مجلدة ضخمة مسوَّدة.

١٥٩ ـ مهمات العمدة.

١٦٠ ـ تعريف أولي التَّقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس.

فرغه في سنة خمس عشرة وثمانمائة، وكان جمعه أولاً، ثم رجع عنه إلى كتاب أكبر منه بقليل.

وقد صنَّف فيه الحسين بن علي الكرابيسي صاحب الشافعي مصنفاً، ثم صنَّف فيه الدارقطني.

١٦١ ـ الذيل على المختلطين للعلائي.

١٦٢ ـ تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.

قصد فيه تحرير «المشتبه» للذهبي، فضبط الأسماء بالحروف، واستدرك ما فاته ممَّا اشتمل عليه أصوله كابن ماكولا وابن نقطة وذيولهما، وألْحَقَ كثيراً مع ذلك، فجاء قدر حجمه مرَّة ونصفاً، وهو مجلد بُيَض.

١٦٣ ـ نزهة الألباب في الألقاب.

١٦٤ ـ الزهر المطلول في بيان الحديث المعلول.

١٦٥ ـ شفاء الغُلَل في بيان العِلل.

١٦٦ ـ تقريب المنهج بترتيب المدرج. فرغه في سنة سبع وثمانمائة، في مجلد.

١٦٧ ـ المخرَّج من المدبَّج. ويُسمَّى أيضاً: الأفنان في رواية الأقران، و: التَّعريج على التدبيج[1].

١٦٨ ـ المقترب في بيان المضطرب.

---

(١) ذكر هذا العنوان «التعريج على التدبيج» في نظم العقيان للسيوطي ص ٤٧، وشذرات الذهب لابن العماد ٧/ ٣٧٢، وعنهما شاكر عبد المنعم في ذكر مصنفات ابن حجر، على أنه كتاب مستقل عما قبله، بينما هي عناوين ثلاثة لكتاب واحد.

١٦٩ ـ نزهة القُلوب في معرفة المبدل والمقلوب. ويُسمَّى أيضاً: جلاء القلوب في معرفة المقلوب. مجلد.

١٧٠ ـ مزيد النفع بمعرفة ما رجح فيه الوقف على الرفع.

١٧١ ـ بيان الفصل لما رجح فيه الإرسال على الوصل.

١٧٢ ـ تقويم السناد بمدرج الإسناد.

١٧٣ ـ علم الوشي فيمن يروي عن أبيه عن جده. وهذا الكتاب اختصره من كتاب الحافظ العلائي المسمّى «الوشي المعلم».

وقد صنف ابن أبي خيثمة في المعنى جزءاً، وهو ـ فيما أعلم ـ أول مصنَّف فيه، وكذا ذكر أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي في آخر كتابه «المبهمات» فصلاً كبيراً في ذلك، والقطب القسطلاني أيضاً في «المبهمات» جملة من ذلك، وللدمياطي سؤالات من هذا الباب سأل عنها تلميذُه المزي[1]، وأرسل بها إليه من مصر إلى الشام، فجمع المزي في ذلك جزءاً رأيته.

١٧٤ ـ تلخيص رواية الصحابة عن التابعين للخطيب، سمّاه: نزهة السامعين في رواية الصحابة عن التابعين.

١٧٥ ـ تلخيص المتفق والمفترق للخطيب أيضاً، مع ترتيبه والزيادة عليه. ما كمل.

١٧٦ ـ الانتفاع بترتيب العلل للدارقطني على الأنواع.

١٧٧ ـ تلخيص التصحيف للدارقطني.

١٧٨ ـ التذكرة الحديثية في أكثر من عشرة مجلدات ضخمة، وقفت على أكثرها، وكلُّ جزء منها يزاحم ثلاثة من أجزائه الأدبية الآتي ذكرها. وهذه غير عشرة أخرى أهداها لصاحب اليمن مضافة للأربعين الأدبية الآتي

---

(١) في (أ): «المزني»، تحريف.

ذكرُها. ورأيت بمكة المشرَّفة من هذه العشرة أولها.

١٧٩ ـ الأجوبة الجلية عن الأسئلة الحلبية سأله عنها أبو ذر بن البرهان الحلبي.

١٨٠ ـ الأجوبة المشرقة عن الأسئلة المفرقة.

١٨١ ـ الجواب الجليل عن زيارة الخليل.

١٨٢ ـ الإيناس بمناقب العباس. مجلدة في المسوّدة.

الرجال

١٨٣ ـ الإصابة بمعرفة الصحابة في خمس مجلدات.

وهو أربعة أقسام:

الأول: من وردت روايته أو ذكره من طريق صحيحة أو حَسَنَة أو ضعيفة أو منقطعة.

الثاني: من له رؤية فقط.

الثالث: مَنْ أدرك الجاهلية والإسلام، ولم يرد في[1] خبر أنه اجتمع بالنبي ﷺ.

الرابع: من ذكر في كتب مصنِّفي الصَّحابة أو مخرِّجي المسانيد غلطاً، مع بيان ذلك وتحقيقه ممَّا لم يُسبق إلى غالبه. وهذا القسم هو المقصودُ بالذَّات مِنْ هذا الكتاب، وقد وقع التنبيه فيه على عجائب يُستغرب وقوعُ مثلها، وقد بقي مِنَ الكتاب المبهمات.

قلت: وسبق شيخنا للتَّسمية بذلك الحافظ عبدُ الغني بن عبد الواحد المقدسي صاحب «العمدة»، فله كتاب سماه «تبيين الإصابة لأوهام حصلت في معرفة الصحابة». وكذا اختصر «الاستيعاب» محمد بن يعقوب بن

---

(١) في (أ): «فيه».

محمد بن أحمد الخليلي، فسمّاه «إعلام الإصابة بأعلام الصحابة»، ولابن الجوزي «منهاج الإصابة في محبَّة الصحابة». لكن الشيخ ما علم بتسميتها، وهذا الأمر سهلٌ بالنِّسبة لعليٍّ مقامه.

١٨٤ ـ [مناقب الشافعي وهي المسماة][(١)]: توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس. فرغها في شعبان سنة خمس وثلاثين وثمانمائة. وقرئت عليه بالمقام مرَّتين.

١٨٥ ـ [مناقب الليث واسمها][(٢)]: المرحمة الغيثية عن الترجمة الليثية، ويُسمَّى أيضاً: مرحمة الغيث بترجمة الليث فرغها في شعبان سنة أربع وثلاثين، وقرئت عليه فيها بالمقام.

[١٨٦ ـ هدي الساري، ويقال له: هداية الساري لسند البخاري، في كراستين، صنَّفها قديماً في سنة خمس وثمانمائة، وسمعها عليه حينئذٍ الشمس بن القطان وغيره من شيوخه وأماثل الفضلاء بالمدرسة البرهانية المحلية، بقراءة العلامة شمس الدين محمد بن عبد الرحيم المنهاجي][(٣)].

١٨٧ ـ فوائد الاحتفال في بيان أحوال الرجال المذكورين في «البخاري» زيادة على ما في «تهذيب الكمال».

مجلد ضخم مسوّده، وسماه أيضاً: الإعلام بمن ذكر في البخاري من الأعلام.

١٨٨ ـ تهذيب التهذيب، في ثلاثة ضخمة أو ستة، بيض وكتب منه نسخ، وكان انتهاء[(٤)] تبييضه في سنة سبع وثمانمائة، وهو يشتمل على اختصار «تهذيب الكمال» للمزي، مع زيادات كثيرة عليه تقرب من ثلث حجم الملخَّص، وخرج كلُّه ـ مع ذلك ـ في قدر ثُلث حجم الأصل، وقد بيضت منه نسخة في خمس مجلدات، وأخرى في ستٍّ، والتي بخط

---

(١)(٢)(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٤) في (أ): «ابتداء»، خطأ.

المؤلف في ثلاث كسلاسل الذهب[1].

١٨٩ ـ مختصرُه التقريب، وهو عجيب الوضع، يشتمل على رجال «تهذيب الكمال»، لا تزيد الترجمة على السطر، يشتمل على اسم الراوي وأشهر نسبه، وصفته مِنَ القبول وعدمه، وبيان طبقته، مع ضبط ما يحتاج إلى ضبطه مِنْ ذلك بالحروف، وهو في مجلدة متوسطة.

١٩٠ ـ ثقات الرجال ممَّن لم يذكر في تهذيب الكمال كتب منه نحو ثلاث مجلدات من خمسة. وقال مرة: إنه من عشرة لو كمل. ما بُيِّضَ.

١٩١ ـ أسماء رجال الكتب التي عمل أطرافها في إتحاف المَهَرَة ممن لم يذكر في تهذيب الكمال. شرع فيه، وكتب منه جملةً، ثم فتر عزمُه عنه، لو كمُل، لجاء في خمسة مجلدات.

١٩٢ ـ لسان الميزان. في مجلدين أو ثلاثة، يشتمل على تراجم مَنْ ليس في «تهذيب الكمال» من «الميزان» مع زيادات كثيرة جداً في أحوالهم مِنْ جرح وتعديل، وبيان وَهْمٍ، وعلى خَلْقٍ كثيرٍ لم يذكرهم في «الميزان» أصلاً. بُيِّضَ.

١٩٣ ـ تحرير الميزان يشتمل على إصلاح ما وقع له مِنْ وهم، وما فاته مِنْ ترجمة.

١٩٤ ـ تقويم اللسان. فيه مَنْ ذكره مصنِّف «الميزان»، ولم يذكر مستنده[2] في ضعفه. فرغ من مسودته في سنة سبع وأربعين وثمانمائة.

١٩٥ ـ ذيل الميزان. يشتمل على نحوٍ مِنْ ألفي ترجمة زائدة على الأصل. بيض أوائله.

١٩٦ ـ تعجيل المنفعة برجال الأئمة الأربعة، وقد صنف ابن الجوزي «المنفعة في المذاهب الأربعة»، مجلدان.

١٩٧ ـ الرفعة فيما يرد على الحسيني وأبي زُرعة. فرغه في سنة ثلاث وثلاثين.

---

(١) في هامش (ب) ما نصه: وقد ملكها محمد المظفر وأوقفها ولله الحمد والمنة.

(٢) في (أ): «مسنده».

١٩٨ ـ التعريف الأجود بأوهام مَنْ جمع رجال[١] المسند.

١٩٩ ـ الإيثار بمعرفة رجال الآثار، لمحمد بن الحسن. فرغه في سنة ثلاث وثلاثين.

٢٠٠ ـ ترتيب طبقات الحُفَّاظ للذهبي على حروف المعجم، مع الزيادة على الأصل. بُيِّضَ منه مجلد، وكان يجيءُ في مجلدين.

٢٠١ ـ وله أيضاً كراسة ذيَّل بها على شرح الحافظ شمس الدين بن ناصر الدين، المسمَّى بالتبيان لمنظومته في الحفاظ «بديعة البيان». اشتمل مَنْ في الذيل على ثمانية وعشرين نفساً.

قال في أوله: «فصل، بل وصل. أما بعد حمد الله وسلام على عباده الذين اصطفى، فقد وقفتُ على «بديعة البيان»، وهي كاسمها في الحُسْن مبدعة، وتأمَّلت رموزها، وهي بثياب الحُسْن مُبرقعة، ونظرتُ شرحها، فإذا هو لأُولي البيان يكاد يكون مخرعة، فلله درُّ ناظمها ما أحلى نظامه! وشارحها ما أوضح[٢] كلامه، فالله أسألُ أن يبقيه للطالبين ذخيرةً، وللمستفيدين يزيدهم في تحرير هذا الفنِّ[٣] بصيرة. بيد أنِّي تعجَّبت من إغفاله مِنَ الحفاظ الكائنين بعد الذهبي في كتابه، خُصوصاً مَنْ كان منهم بالديار المصرية، قد تعلَّق بأذيال هذا الفن، وانسحب تحتَ سحابه، مع ذكر جماعة هم دُونَهم حفظاً وإتقاناً ومعرفةً، يتبع الإحسان في الفن الحديثي إحساناً. ولقد عددت مَنْ زادهم على كتاب الذهبي، فبلغوا ستة وعشرين إنساناً، فاستحضرتُ بالتَّتبع عدتهم[٤] أو أزيد منها، وها أنا أسردُهم على طبقاتهم، مع الإشارة إلى تراجمهم، فلا غنى لطالب العلم عنها إن شاء الله تعالى. ثم ذكر المقصود.

٢٠٢ ـ رفع الإصر عن قضاة مصر. في مجلد على الحروف، وكان عمله أولاً على الطبقات.

---

(١) في (ب): «من رجال».
(٢) في (ط): «أفصح».
(٣) في (ب): «الدر».
(٤) في (أ): عددهم.

[وقد اختصره سبطه فأفسده، كما سيأتي][1].

٢٠٣ ـ الإعلام بمن ولي مصر في الإسلام.

٢٠٤ ـ الدرر الكامنة في أعيان أهل المائة الثامنة. وقال: إنه في أربع مجلدات، ولعل ذلك بالنسبة لما كان في أمله، وإلا فقد بيضته[2] في مجلدين[3]، ويُسمَّى أيضاً: الوفيات الكامنة لأعلام المائة الثامنة.

٢٠٥ ـ إنباء الغمر بأبناء العمر، في مجلدين.

قلت: ولابن الجوزي كتاب سمَّاه «تنبيه الغمر على مواسم العمر»، والغالب على الظنِّ أنَّ شيخنا لم يطلع على تسميته بذلك. ولمَّا أثبت صاحب الترجمة اسم هذا التصنيف في بعض مجاميعه. قال: والمسؤول مِنَ الله حسنُ الخاتمة. انتهى.

وقد نزَّه كثيرٌ مِنَ النَّاس صاحبَ الترجمة عن هذا الكتاب، وكذا عن «معجم شيوخه» و«قضاة مصر» ونحوها، مِنْ أجل بيانه لكثيرٍ مِنَ الأحوال، بل كان ذلك سبباً لحقد كثيرين عليه. وسمعت بعض المعتبرين يقول عنه: إنه لم يكن يغتابُ أحداً بلفظه، فكتب بخطه ما يكونُ مضبوطاً عنه، محفوظاً له، والأعمالُ بالنيات.

فأرجو أن يكون مقصده في ذلك جميلاً، لا كبعض مَنْ قام في حظِّ نفسه، وجعل التعرُّض له أو عدم وصفه بالمرتبة التي أنزل نفسه إياها مِنَ الشَّجاعة والشهامة والفصاحة والدِّيانة، والتفرُّد عن جميع أهل عصره بسائر العلوم، وكذا من لم يَضِفْه إذا ورد عليه، أو تعقَّب كلامه، وأشباه ذلك من الخرافات، سبباً للطعن، ولو بالقذف الصريح نظماً ونثراً، وعندي مِنْ صنيعه من[4] ذلك ما يفُوقُ الوصفَ، ويتعجب من صدور مثله ممَّن له أدنى عقل، بحيث فاق فيه بعضَ مَن انتدب للتاريخ من المقادسة، وتفرَّقت أوراقه بعد موته، ولم يرفع الله له رأساً، ولا عوَّل أحدٌ على كلامه، وحين استشعر مقت النَّاسِ له بمجرّد ظهور هذه الطَّامَّات بعد موته، أوصى بعض خواصِّه ممَّن

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) في (أ): «بيضه».

(٣) وهو مطبوع في أربعة مجلدات.

(٤) في (ب، ط): «في».

أسند وصيته إليه أن يُخفي أوراقه إلى بعد عشرين سنة مِنْ مماته، فأجرى الله عز وجل عليه سُنَّته في عباده، وألبسه ممَّا أضمره رداءً بين الناس عُرف به، بحيث لا أعلم ـ والله ـ أحداً مِنْ خلق الله تعالى معه ظاهراً وباطناً، بل صرح هو غير مرَّة بقوله: ما صحبتُ أحداً وفارقتُه وأنا طيِّبُ الخاطر منه سوى اثنين، قلت: وأحدهما غايةٌ في الإهمال. ولمَّا كثرت وقائعُ هذا الرجل، حَسُنَ التصدي لسيرته، وإفراد ذلك في تأليف، فالجزاء مِنْ جنس[1] العمل. ألهمنا الله رشدَنا، وأعاذنا مِنْ شرور أنفسنا، بمنِّه وكرمه.

[صفات المؤرخ]

وقد قال صاحب الترجمة ما نصُّه: الذي يتصدَّى لكتابة التاريخ قسمان:

قسم يقصد ضبط الوقائع، فهو غير متقيِّد بصنف منه، ولكن يلزمه التحري في النقل[2]، فلا يجزم إلا بما يتحققه، ولا يكتفي بالنَّقل الشائع، ولا سيما إن ترتب على ذلك مفسدة مِنَ الطَّعن في حقِّ أحدٍ من أهل العلم والصلاح، وإن كان في الواقعة أمر قادح في حقِّ المستور، فينبغي أن لا يُبالغ في إفشائه، ويكتفي بالإشارة، لئلا يكون المذكور وقعت منه فلتة، فإذا ضبطت عليه لزمه عارها أبداً، فيحتاج المؤرِّخ أن يكون عارفاً بمقادير الناس وبأحوالهم وبمنازلهم، فلا يرفع الوضيع، ولا يضع الرفيع.

والقسم الثاني: مَنْ يقتصر على تراجم الناس، فمنهم من يعمِّم، ومنهم من يتقيَّد، وعلى كل منهما أن يسلُكَ المسلك المذكور في حقِّ مَنْ يترجمُهم، فالمشهور بالخير والدين والعلم لا يتَّبع مساوئه، فإنه غير معصوم، والمستور قد تقدَّم حكمه، والمجاهر بالفسق والفجور إذا خُشي مِنْ ستر حاله ترتُّبُ مفسدة، كالاغترار بجاهه أو ماله أو نسبه، فيُضمُّ إلى مَنْ ليس على طريقته، فهذا يجوز له بهذا القصد أن يبين حاله بالنسبة لرفيقه أو أخيه أو قريبه، كأخوين مثلاً ـ اشتهرا بالعلم، وأحدهما كان مشهوراً بالعفَّة

---

(١) في (أ، ب): «حسن».

(٢) في (ط): «الفعل»، تحريف.

والديانة، والآخر بعكسه، وربما وجب عليه بيانُ حال هذا المجاهر إذا كان هناك مَنْ يغترُّ به.

وقد بسط شيخ الإسلام النووي القول في ذلك في آخر كتاب «الأذكار» وبيَّن حال مَنْ يُباح ذكره. بما فيه، وأحال عليه في زياداته في «الروضة»، فمن أراد الوقوف عليه، فقد أرشدته إليه.

ومن جملته بيان حال المحدِّث، ثم الذي يتقيَّد بصنف من الناس تارة يكون محدثاً، وتارة يكون غير محدث، فالمحدث أصلُ وَضْع فنِّه بيانُ الجرح والتعديل، فمن عابه بذكره لعيب المجاهر بالفسق، فهو جاهل أو ملبِّسٌ أو مشارك للمجاهر في صفته، فيُخشى أن يسري إليه الوصف. ثم هذا المحدث يكون تارة بلغ رتبة الاجتهاد في الجرح والتعديل، وتارة يكون ناقلاً عن غيره، فالأول هو الذي تقدَّم تفصيل حاله، والثاني يلزمه تحرّي الصدق في النقل، ولا يعتمد على مجرّد التشنيع من كل أحدٍ، فإن للناس أغراضاً متفاوتة، بل ينظر في الناقل له، فإن كان ثقة، ليس بمتَّهم في المنقول عنه فليعتمده، وإن سماه، فهو أبرأُ لساحته، وإن شك فيه، فليقتصر على الإشارة، ولا يجزم بما يتردَّد فيه، بل يأتي فيه بصيغة التمريض، وإن كان الناقلُ له ممَّن يُنسب إلى المجازفة، أو كان بينه وبين المنقول عنه حظُّ نفسٍ، فليجتنب النَّقل عنه، فإن اضطر إلى ذلك، فليكشف أمره.

وقد خاض في ذلك مَنْ لم يُشَكُّ في ورعه، كالإمام أحمد والبخاري، وهو القائل: ما اغتبتُ أحداً منذ علمتُ أنَّ الغيبة حرامٌ. ومِنَ المتأخرين الحافظ تقي الدين عبد الغني صاحب «الكمال في معرفة الرجال» الذي هذَّبه المزيُّ، ولقد كان من الورع بمكان مشهور. انتهى.

وهذا فصل نافع أحببتُ أن لا أخلي الترجمة منه، وإن خرجتُ عن المقصود.

[وكذا سمعتُ غير واحد من المعترضين يذكر أنه أودع في «تاريخه» عدة حوادث انفرد بها، ولم نسمع أحداً ممَّن كان في ذلك المكان بذلك الوقت يذكرها.

ويُجاب عَنْ ذلك ـ على تقدير تسليمه ـ بأنه رحمه الله في المرتبة العليا مِنَ الثِّقة والإتقان، ولكنه لم يكن ممَّن يتوجَّه إلى هذا النوع بكلِّيته، ويقلد في كثير منه بعضَ مَنْ يغلب على ظنِّه تثبُّته. وقد لا يكون ذاك[1] مشاهدة[2]، بل تلقاه عن غير ضابط. والأمر في ذلك سهل][3].

٢٠٦ ـ تراجم جماعة من أعيان المائة التاسعة. رأيت بخطه منه بدمشق مجلداً لطيفاً إلى سنة اثنتين وثلاثين عند الشهاب ابن اللبودي[4].

٢٠٧ ـ الإعلام بمن سُمِّي محمداً قبل الإسلام.

٢٠٨ ـ تعريف الفئة بمن عاش مِنْ هذه الأمة مائة. ويُسمَّى أيضاً: الفوائد العلية في معرفة مَنْ عاش مائة مِنَ الأمة المحمدية.

جمعه لدفع من أنكر وقوع ذلك، مستدلاً بحديث جابر رضي الله عنه في «صحيح مسلم» «ما من نفس منفوسة تبلغُ مائة سنة...» الحديث. وهو في مجلدة في المسوّدة. [وقد سبقه الذهبي وغيره لذلك][5].

٢٠٩ ـ القصد الأحمد في مَنْ كنيته أبو الفضل واسمه أحمد. في المسوَّدة. وقد جمع في المعنى السِّلَفي وأبو نعيم والدِّمياطي وغيرهم.

٢١٠ ـ حواشي طبقات السُّبكي له.

جردتها في مجلد بعد وفاته، ومن قبلي في حياته جردها صاحبنا القاضي قطب الدين الخَيْضَري، ثم أضافها لكتاب عمله في طبقات الشافعية [وعتب عليه حيث لم ينسبها إليه، مع نسبته إلى المقريزي أشياء عمدتُه فيها

---

(١) من هنا إلى نهاية الفقرة سقط من (ط).

(٢) في (ح): «شاهده».

(٣) من قوله: «وكذا سمعت..» إلى هنا لم يرد في (ب).

(٤) وقد ذكره ابن اللبودي في زياداته على مصنفات ابن حجر التي ذكرها شيخه البقاعي، والتي أشرنا إليها في الحاشية (١)، ص ٦٦٠، من هذا الجزء، فقال: ذيل الدرر الكامنة، مرتب على الستين، عندي بخطه.
قلت: وقد طبع هذا الكتاب عن هذه النسخة المشار إليها، بتحقيق د. عدنان درويش في معهد المخطوطات بالقاهرة سنة ١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م.

(٥) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

صاحب الترجمة كما سأشير إليها في الباب السابع][1].

٢١١ ـ الأجوبة الأبنية عن الأسئلة العينية، سأله إياها البدر العيني.

٢١٢ ـ أرجوزة، نظم فيها «وفيات الأعيان للذهبي»، وصل فيها إلى سنة إحدى ومائتين.

٢١٣ ـ تجريد الوافي للصفدي.

مرَّ على أكثره، وكان يشتغل فيه قبيل موته بيسير، وكأنه لم يكن عنده التجريد المنسوب إليه عملاً وإرشاداً قديماً.

وقال في خطبته: إنه لم يكتب مِنْ ترجمة الشخص إلا اسمه ونسبه وشهرته ومولده إن ظفر به. ووفاته. قلت: بحيث لا تزيد الترجمة على سطر غالباً، ولا يكتب فيه مَنْ في «التهذيب»، بخلاف الذي قبله، أو أعرض عَنْ هذا، لكونه اشترك معه في عمله غيره بإرشاده، فإنه قال فيه: ولقد عرض لي بعد أن كتبتُ مِنْ هذا الجزء قطعةً عارضٌ، فسألتُ صاحبنا بدر الدين الدمشقي في تكملة تجريده على الشرط الذي قدمته. انتهى.

وقد رأيت هذا الكتاب في مجلد ضخم بخط صاحبنا النجم بن فهد الهاشمي، وأخبرني أنه كتبه مِنْ نسخة يمنية في مجلدين غاية في السُّقم.

[وقال لي العز الكناني الحنبلي: قد عملت أنا ذلك، فجاء في سبعة مجلدات صغار][2].

٢١٤ ـ أسماء ما اشتملت عليه المتباينات له، على الحروف مِنْ غير تراجم في كراسة.

٢١٥ ـ النبأ الأنبه في بناء الكعبة. عمله للمؤيد في كائنة سنة اثنتين وعشرين وثمانمائة.

٢١٦ ـ شرح ألفية العراقي في السيرة. شرع فيه.

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

٢١٧ ـ مختصر البداية والنهاية لابن كثير. عمله في سنة إحدى وعشرين وثمانمائة.

٢١٨ ـ تلخيص مغازي الواقدي.

٢١٩ ـ منتقى مِنْ تاريخ ابن عساكر.

٢٢٠ ـ منتقى مِنْ تاريخ ابن خلدون.

٢٢١ ـ منتخب رحلة ابن رُشيد.

٢٢٢ ـ منتخب لطيف من كتاب المسلاة عن نضار لأبي حيان.

٢٢٣ ـ مختصر تلبيس إبليس لابن الجوزي، في مجلد، فرغه في سنة خمس وتسعين وسبعمائة.

٢٢٤ ـ سلوت عن ثبت كلوت.

٢٢٥ ـ الاستنصار على الطاعن المعثار. صورة فُتيا عمَّا وقع في خطبة شرح البخاري للعيني.

٢٢٦ ـ فهرست كتب المحمودية، اثنان: على الأبواب والحروف.

الفقه

٢٢٧ ـ مختصر التنبيه. لم يكمل.

٢٢٨ ـ شرح مناسك المنهاج، في مجلدة، وقطع مفرقة من شرح المنهاج.

٢٢٩ ـ النكت على شرح المهذب للنووي، لم يكمله، شرع في أوائله.

٢٣٠ ـ شرح الروضة.

كتب منه ثلاثة مجلدات، متتبعاً لما يحتاج الشرح[1] إليه من نسبة

(١) في (ب): «الشرّاح».

الأقوال والوجوه لأصحابها، وبيان مآخذها، وتخريج أدلّتها، والحجة للراجح منها، وتتبع ما فات المصنف مِنَ الفُروع الفقهية، وألقى ذلك في الدروس، وكذا ألحق «بحواشي الروضة» للبلقيني، التي جرَّدها البدر الزركشي ما تجدَّد للبلقيني بعد التجريد ـ وهو فيما بعد السبعين وإلى أن مات البلقيني ـ «بحواشي التجريد»، وعصى (؟) فيه ـ كما رأيته بخطه ـ بالنسخة التي بخط البدر رحمهم الله.

٢٣١ ـ مسألة إحداث ابن سُويد الخطبة بمدرسة أبيه.

٢٣٢ ـ مسألة الدَّور في مجلد.

٢٣٣ ـ مسألة شراء السلطان بماله لنفسه من أراضي بيت المال، في كراسة.

٢٣٤ ـ تلخيص مسألة الساكت، تصنيف بعض تلامذته.

٢٣٥ ـ تمهيد العقود الجمة في تجديد عقود الأمة[١].

٢٣٦ ـ قوة الحيّل في الكلام على الحِيَل[٢].

٢٣٧ ـ قوة السَّير في حكم[٣] عمل الخير عن الغير. مسوّدة.

٢٣٨ ـ مجلس في تحريم الظلم.

٢٣٩ ـ جزء في التهنئة في الأعياد وغيرها.

٢٤٠ ـ المجلس الجمالي، أول ما فتحت.

٢٤١ ـ الأسمح الأصلح في صحة إمامة غير الأفصح.

٢٤٢ ـ مناسك الحج، في مجلدة، غير شرح مناسك المنهاج الماضي.

٢٤٣ ـ الممتع بحكم المتمتع، وهو منسك في جزء لطيف.

٢٤٤ ـ وآخر سمَّاه التتبع لصفة المتمتع.

---

(١) في (ح): «الذمة»، وكذا في جمان الدرر.

(٢) في (ح): «الخيل»، وكذا وردت في عدد من المصادر.

(٣) في (ط): «حكمة».

٢٤٥ ـ وآخر للمرأة[١].

٢٤٦ ـ وآخر على مذهب الحنفية، عمله لسبطه حين حجَّ، ورأيته عنده بخطه.

٢٤٧ ـ الرحى الدائرة على اليمين الدائرة. قال إنه سفرٌ صغير.

٢٤٨ ـ الشمس المنيرة في معرفة الكبيرة وتمييزها من الصغيرة. بيضه في مجلد لطيف.

٢٤٩ ـ تحفة المستريض بمسألة التحميض.

وهو في طرق أحاديث النهي عن إتيان النساء في أدبارهن وعللها، والتنبيه على الصحيح منها والسَّقيم، وذكر ما عارضها، وبيان علله أيضاً، وسياق ما وقف عليه من كلام الصحابة والتابعين والأئمة المخالفين ـ رضي الله عنهم ـ في حكم ذلك إباحة ومنعاً ووفاقاً وخلافاً.

٢٥٠ ـ الأنوار في معرفة خصائص المختار.

٢٥١ ـ المنحة فيما علق الشافعي القول به على الصِّحَّة.

[٢٥٢ ـ مختصر المولد النبوي.

٢٥٣ ـ وقرّة العين بالمسرَّة بوفاء الدين. كلاهما لشيخه العراقي][٢].

٢٥٤ ـ عجب الدهر في فتاوى شهر.

مجلد لطيف يشتمل على ثلاثمائة مسألة أجاب عنها في مدة شهر واحد، تجرَّد لكتابتها ليستدلَّ بذلك [على كثرة][٣] ما يرد منها، مع الشُّغل الشاغل بغيرها، ولتقع المعذرة ممَّن يطلع على خلل فيها، لذهول ينشأ عن شغل البال.

---

(١) هذا العنوان لم يرد في (ب).

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٣) هذه العبارة ساقطة من (أ).

٢٥٥ ـ وله كتاب نفيس، فيه التعرُّض للآيات المتشابهات، كقوله في (البقرة): ﴿وَقُلْنَا يَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾. وفي (الأعراف): ﴿وَيَٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ فَكُلَا مِنْ حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَٰذِهِ ٱلشَّجَرَةَ﴾.

وسمعت من يذكر أن شيخنا لخَّص ذلك من كتاب «درة التنزيل وغرّة التأويل» الذي كتبه إبراهيم بن علي بن محمد، المعروف بابن أبي الفرج الأردستاني، من إملاء أبي عبد الله محمد بن عبد الله الخطيب عليه، وزاد شيخنا عليه مواضع، كما أخبرني بذلك مَنْ وقف عليه، والظاهر أن بعضهم أخفاه، فلا قوة إلا بالله.

أصول الدين

٢٥٦ ـ الغُنية في مسألة الرؤية.

أصول الفقه

٢٥٧ ـ التعليق النافع في النكت على جمع الجوامع.

العروض والأدب

٢٥٨ ـ عين القواعد. مختصر قواعد الإعراب لابن هشام.

وعندي تردُّدٌ: هل هو اختصار صاحب الترجمة أو المؤلف، فيحرَّر.

٢٥٩ ـ مقدمة في العروض، شرح فيها الأبيات العروضية، علَّقها في سنة خمس وتسعين.

٢٦٠ ـ السهل المنيع في شواهد البديع. انتقاه من شروح البديعيات.

٢٦١ ـ ديوان شعره الكبير. بيَّضه الشريف السيوطي، ثم كتبه من خطه الشهاب الحجازي.

٢٦٢ ـ ومختصره المسمَّى ضوء الشهاب.

٢٦٣ ـ وآخر يُسمَّى المسبعات، وربما قيل: السبع النيرات، وربما قيل له: السبع السيَّارة.

وقد قرأته عليه، وكذا غير واحد من جماعته، وقال في آخره: إنه كان الفراغ من تحريره في أوائل جمادى الآخرة سنة إحدى عشرة[١] وثمانمائة، قال: وكان تَرَكَ نظم الشعر مِنْ حدود سنة ست عشرة وهلمّ جرّا، بل غالب ما ذكر هنا مما نُظم قبل القرن، والحمد لله على كل حال.

٢٦٤ ـ الشكاية من النكاية. نظمها في الهروي.

٢٦٥ ـ الدرر[٢] المضية من فوائد الإسكندرية.

٢٦٦ ـ نزهة النواظر المسموعة في الملح والنوادر المسموعة، لم يكمل.

٢٦٧ ـ التذكرة الأدبية. في أربعين مجلداً لطاف غير الحديثية الماضية، سمَّاها: مسامر الساهر ومساهر السَّامر، أهداها لصاحب اليمن كما قدَّمتُه في الباب الثاني، وورد مكة الكثيرُ منها، ورأيت أكثره في القِدمة الثانية، وطالعتُه.

ويكاد يُوجد فيها مِنْ نظمه ما ليس في شيءٍ مِنْ دواوينه، وسلك فيها طريقة أهل الأدب في حكاية الغث والسَّمين، وكان ذلك قبل توغُّله في فنون الحديث النبوي وإعراضه عن هذا الفن، فإنَّ تواريخ المجلدات التي وقفت عليها[٣] في سنة أربع وتسعين[٤]، وبعضها في سنة خمس وتسعين، وفي سنة ست وتسعين، وهو لم يكثر[٥] من الحديث. كما سلف ـ إلا في سنة

---

(١) في (ب): «إحدى وعشرين»، خطأ.
(٢) في (ب): «الدرة».
(٣) في (ب): «على بعضها».
(٤) أي: وسبعمائة.
(٥) في (أ، ح): يذكر.

ست وتسعين، مع اعتقادي أنه كان متنزّهاً عما كان يحكيه بخطه، ولكنه سلك مسلك أهل الأدب، رحمه الله وإيانا.

[وقد يوجد فيها المتكرّرُ، لكونها غير مرتبة، وكذا نقل الشيخ شهاب الدين الحجازي عن شيخنا أنّه كان يقول: الناس يسمُّون ما كان[1] مِنْ هذا القبيل التذكرة، وهو بالمُنسِية أشبَهُ، أو نحو هذا. ولفرار الحجازي من هذا كانت «تذكرته» مرتبة. ولكن أين الثُّريا من الثرى. رحمهما الله][2].

٢٦٨ ـ الذيل على ما جمعه البشتكي من نظم ابن نباتة المصري في مجلدة، [ورأيت مسودته ومبيضته معاً].

٢٦٩ ـ قذى العين من نعيب غراب البين.

أورد فيه ما يقع للعيني في نظم السيرة المؤيدية مما لا يقع ممَّن له أدنى ممارسة بالأدب من فساد الوزن والتركيب وغير ذلك، وسماه: صرف العين عن قذى العين.

٢٧٠ ـ القصد البادي بين المراجع والبادي.

٢٧١ ـ ديوان الخطب[3] الأزهري، شرع في إنشائها من شهر ربيع الأول سنة تسع عشرة وثمانمائة بحسب الوقائع، فكمل إلى شوال سنة عشرين قدر ثلاثين خطبة في مجلد.

٢٧٢ ـ ديوان الخطيب القلعي المسمّى بالمنتخب، كتبت منه نسخاً، وقرأته عليه.

٢٧٣ ـ جزء في ضرب الرمل. حَسَنٌ، لكنه في المسوّدة.

قال فيه: سئل الشيخ سراج الدين البلقيني: هل يحل ضرب الرمل وتعلُّمه وتناول كسبه، وهل على من قال: إنه حرام شيء؟ وهل على متعلِّمه

---

(١) في (ط): «ما يكتبون».

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب) وورد في هامش (ح).

(٣) في (ب، ط): «الخطيب».

مِنْ إثم؟ فأجاب: نعم، يحلُّ له ذلك إذا كان عارفاً به، ولا شيء على مَنْ يقول: إنه حرام، فقد قال بذلك بعض العلماء، وليس على متعلمه إثمٌ عندنا، وكتب ولده بدر الدين قبل ذلك: نعم، يحلُّ له ضرب الرمل وإذا دفع له الأجرة على ذلك، حلَّ له تناولها، وأخطأ مَنْ قال: إنَّه حرام، ولا إثمَ على متعلمه.

وقال صاحب الترجمة ما نصُّه: ورأيت بخط بعض أصحابنا: إن السائل عن ذلك كان رمَّالاً، وكان يصحَبُ بدر الدين المذكور، وقد خالف الشيخ - يعني البلقيني - فيما أجاب به المعروف عن الشافعية، فقال في أوائل الجهاد من «الروضة» تبعاً للرافعي: إن تعلُّم الفلسفة والطبائع والتكهُّن وإتيان الكُهَّان وتعلُّم الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والشَّعير والحصى والشَّعبذة وتعلمها، وأخذ العوض عنها حرامٌ. انتهى. وساق كلام النووي أيضاً في «شرح مسلم»، وفيه قول النووي رحمه الله: فحصل مِنْ مجموع كلام العلماء الاتفاق على النهي عنه الآن، وأورد نفائس وأموراً مهمة.

* * *

هذا ما علمته منها[1]، وكلُّ ما أعلمتُه بالكاف[2]، فهو عندي بخطِّي، والكثير منها مما لم أُسبَق لتبييضه، وقد ظَفَرْتُ بخطِّه الاعتذار عن الاهتمام بما لم يُكملْهُ منها، حيث قال: وأشياء شرع في الكثير منها ولم تكمل، وشغل عن التشاغل بها «شرح البخاري» وكلُّ الصَّيدِ في جوف الفرا. انتهى.

واشتهر الكثير منها في حياته، بل في زمان شيوخه، وحُفِظَ بعضُها، «كبلوغ

---

(١) في هامش (ب) ما نصه: أقول: مما لم يذكره المؤلف كتاب النكت على الجامع الصحيح. رأيت منه مجلدة من أوله إلى آخر باب حفظ العلم وعليها خط الجلال السيوطي، وأنه لخصها من شرحه الكبير المسمَّى بفتح الباري.

قلت: ذكر السيوطي في ترجمة الحافظ ابن حجر من نظم العقيان ص ٤٦ مؤلفاته وأن منها فتح الباري شرح البخاري، وشرح آخر أكبر منه وآخر ملخص منه لم يتمَّا. قال: وقد رأيت من هذا الملخَّص ثلاث مجلدات من أوله.

(٢) هذه العلامة لم تثبت في الأصول الخطية المعتمدة في تحقيق هذا الكتاب!

المرام»، حفظه الشهاب [الزواوي والشهاب][1] البيجوري، وأخوه البرهان، والشمس بن قاسم [وابن الشيخ رضوان][2] وزين العابدين بن المناوي، وغيرهم. و«النخبة» و«شرحها»، حفظهما البدر حسن الدماطي[3] الضرير، وكاتبه.

وأنشد الوعاظ في المحافل مِنْ نظمه، وخطب من دواوينه على المنابر في الآفاق، وقُرِىء الكثير عليه مِنْ تصانيفه، لا سيما ما بيِّضَ في حياته، فلم يتأخَّر منه إلا اليسير، وربما قُرِىء بعضها أيضاً أكثر من مرتين وثلاثاً وفوق ذلك، لكن على وجه الرواية والمقابلة، ما علمتُ مَنْ سلك فيها مسلك التَّحقيق والفحص والمراجعة غير العلاَّمة ابن حسان، ومن قبله بالنسبة «لشرح البخاري» خاصة شيخنا العلامة ابن خضر، وبالنسبة «لمشتبه النسبة» الحافظ تاج الدين بن الغرابيلي، وبالنِّسبة للنخبة و«شرحها» من لا يُحصى كثرة مِنْ أكثر النَّواحي، وأمَّا سائرهم، فليس قصدُهم سوى المقابلة. حتى إن بعض أصحابنا قرأ عليه «شرح النخبة» في مجالس ذات عدد، بحيث كنتُ أفهم عنه التعجُّبَ مِنْ ذلك، ولهذا وصف تصانيفه بما تقدم أول الباب.

وقد قال ثعلب: إنما يتسع علم العالم بحسب حذق من يسأله، فيطالبه بحقائق الكلام، وبمواضع النكت، لأنه إذا طالبه [بحقائق الكلام][4]، احتاج إلى البحث والتنقير والنظر والفكر، فيتجدَّد حفظه، وتتسع معرفته، وتقوى قريحتُه، ويتذكر ما تقدم.

والعجب أنه أرشدهم لمطالعة الكتب الستة، لأجل المبهمات، على طريقة الاستقصاء، ثم إذا انتهت طالعوا بقية الكتب المتداولة وغيرها، وجعل لكل واحدٍ منهم منها كتاباً، فما نشط منهم لذلك سوى صاحبنا القاضي قطب الدين الخيضري، فإنه طالع بعض كتاب «السنن الكبرى» للنسائي، فيما أظنُّ، وكذا أعطى بعض أصحابنا ربطتين له من كتاب «الثقات» ممَّا ليس في الستة، ليلحق الفائت ويمر عليها، فما فعل.

---

(١)(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٣) في (أ): «الدماصي» تحريف وانظر الضوء اللامع ٣/١٠٦.

(٤) ساقطة من (ح).

وطالما التمس ممَّن له مشاركةٌ في الفنون مِنْ جماعته أخذ كتابه «انتقاض الاعتراض» والمرور عليه، والإلحاق فيه لما ينبغي إلحاقه، وإن اختار أن ينسُبه لنفسه آثره بذلك، فما وجد مَنْ فيه قابليةٌ لذلك. نعم، أخذه الشيخ جمال الدين عبد الله ابن شيخه المحب ابن هشام، وكان مِنْ جماعته، فمرَّ على كرَّاس منه، وتوفي صاحب الترجمة، فأخذ الكتاب منه.

وكذا حَرَصَ على الالتقاط من «شرحه على البخاري» لما يكونُ تعقُّباً على الكرماني والزركشي، وإفراد ذلك بالتَّصنيف، فما لبَّى أحدٌ منهم دعوته.

واتفق أنه فهم من بعض جماعته الاعتناء بما يصدر منه حالة التقرير في «ألفية الحديث» و«شرحها»، فأعطاه مجلداً من «تذكرته»، وقال: استخلص مِنْ هذا ما يكون مِنْ غرضك، فتمادى فيه، بحيث لم يكتب إلا اليسير، ووقف عليه صاحب الترجمة، فكتب عليه، لكنه صرح لبعض الأفاضل الثقات مِنْ جماعته بعدم ارتضائه كما قدمته قبيل ولايته القضاء من هذا الباب.

وأعطاني ما عمله من «أطراف الأجزاء»، وهو في عدة ربطات، وعيَّن لي أسماء الأجزاء التي طالعها بخطه، وأمرني بمطالعة غيرها، ودفع لي منها جانباً، ففعلت اليسير، ثم تركت.

وقلت له مرة: أحب أن آخذ «تاريخ الإسلام» للذهبي، فأُفرد منه من ليس في «التهذيب» و«اللسان». فوالله رأيته فرح بذلك، وقال: وكذا احذف منه الوزراء ونحوهم ممَّن لا رواية له، وأكمِلْ ذلك سريعاً حتى أتحفك بتتمات فيه، ويكون كتاباً حافلاً، فعاق المقدورُ عن ذلك، ولو رأى الكتاب الذي جمعته بعده، لقرَّ عيناً.

وأعطى سبطه ما عمله في «طبقات الحفاظ» للذهبي، ليبني عليه.

وسمعته يسأل صاحبنا النجم بن فهد سنة خمسين في الإقامة بالقاهرة، ليرتِّبه في شيء يعمله، فما وافق[1] على ذلك. يسَّر الله لنا ولهم أحْسَنَ المسالك، ونفعنا وإياهم بما علمنا، وختم لنا أجمعين بالحسنى.

---

(١) في (ح): «فوافق».

[اعتناء الملوك بتصانيف ابن حجر]

وتهادت تصانيفه رحمه الله الملوك بسؤال علمائهم لهم في ذلك، حتى ورد كتاب في سنة ثلاث وثلاثين وثمانمائة من شاه رخ ملك المشرق يستدعي من السلطان الأشرف برسباي هدايا، ومن جُملتها كتب في العلم، منها «فتح الباري بشرح البخاري»، فجهّز له صاحب الترجمة ثلاث مجلدات من أوائله، ثم أعاد طلبه في سنة تسع وثلاثين، ولم يتّفق أنَّ الكتاب كمُل، فأرسل إليه أيضاً قطعة أخرى. وكان ذلك أولاً بعناية العلامة شمس الدين الجزري، ثم في زمن الظاهر جقمق جُهِّزت له نسخة كاملة.

وكذا وقع لسلطان المغرب أبي فارس عبد العزيز الحفصي، فإنه ـ بعناية الإمام المتقن زين الدين عبد الرحمن البِرِشْكي ـ أرسل يستدعيه، فجهز له ما كمُلَ من الكتاب حينئذٍ، وهو قدر الثلثين منه، وكان ـ أعني أبا فارس ـ بواسطة المذكور يُجهّز لكتبة «الشرح» ولجماعة مجلس الإملاء ذهباً يفرَّق عليهم بحسب مراتبهم، التماساً للثواب، تقبَّل الله منه ذلك.

وكان سبب ترغيب ملوك الأطراف في تحصيله، اشتهار «مقدمته»، فصار من يعرفُ فصولَها، يتشوّق إلى الأصل[1].

[مشاهير من نسخ مصنفات ابن حجر]

وقد وقع لي مِنْ أعيان مَنْ كتب منها بخطه، أو اعتنى بتحصيلها جماعة، فمنهم: المحدث أبو إسحاق أحمد بن أحمد بن درباس، كتب بخطه منها أشياء وقفتُ على بعضها، والشيخ المحدث المصنف الشهاب أحمد بن أبي بكر البوصيري، كتب بخطه «لسان الميزان»، و«تلخيص المدرج» و«زوائد البزار» التي لخَّصها شيخنا مِنْ كتاب الهيثمي، وغير ذلك. ووصفه في بعضها بشيخنا ومفيدنا ومخرِّجنا. والعلامة شهاب الدين أحمد بن حجّي الحسباني، حصل نسخة بتغليق التعليق، والشيخ الفقيه

---

(١) كتب المصنف هنا بخطه في هامش (ح) ما نصه: ثم بلغ الشيخ عز الدين بن فهد نفع الله به والجماعة قراءة علي في ١٥ سماعاً. كتبه مؤلفه.

شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن بن عوض الطنتدائي شارح «جامع المختصرات». وشيخ جمع ممَّن أخذتُ عنه كتب كثيراً من تصانيفه، «كالمقدمة» وغيرها. وكذا كتب عنه مع الجماعة جملة من مجالس الإملاء، والمحدث المكثر شهاب الدين أحمد بن عثمان الكلوتاتي، كتب «المقدمة» وغيرها. والعلامة شهاب الدين أحمد بن علي بن خلف الحسيني، كتب بخطه «المائة العشارية من حديث التنوخي». والعلامة المفنن مجد الدين إسماعيل بن أبي الحسن البرماوي، كتب «المقدمة» والمحدث حميد الدين حماد بن عبد الرحيم التركماني الحنفي، كتب كثيراً منها؛ «كتغليق التعليق»، و«تهذيب التهذيب»، و«لسان الميزان»، و«أطراف المسند»، وغير ذلك.

وقاضي القضاة جلال الدين عبد الرحمن بن عمر بن رسلان البلقيني، كتب عنه كثيراً من «مقدمة الشرح»، وغير ذلك من الفوائد، وبعض ذلك بخطه، وقابل الذي كتبه مع صاحب الترجمة بقراءة قاضي القضاة جلال الدين لإعجابه به، كما أخبر به شيخنا في ترجمته من «قضاة مصر» تصنيفه. وحكى لي حفيده[1] القاضي علاء الدين عن صاحب الترجمة أنه قال له: لو اتفق أنَّ والدكم القاضي تاج الدين كتب عني شيئاً من تصانيفي، لكانت سلسلة. يشير إلى أنه هو وجده معاً كتبا عنه منها.

قلت: [وقد قال إبراهيم بن طالب: سمعت عبد الرحمن بن بِشر بن الحكم يقول: حملني أبي على عاتقه في مجلس ابن عُيينة، فقال: يا معشر أصحاب الحديث، أنا بِشر بن الحكم بن حبيب. سمع أبي الحكم من سفيان، وقد سمعت أنا منه، وحدَّثت عنه بخراسان، وهذا ابني عبد الرحمن، قد سمع منه. انتهى][2].

ثم إن الظاهر أن قول شيخنا المذكور[3] كان قبل وجود ولد القاضي

---

(١) في (أ): «حذيفة»، تحريف.

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٣) في (ب): «والظاهر أن هذا المذكور».

علاء الدين الفاضل جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن، أو بعد وجوده، لكن قبل تأهُّله، وإلا فكان يقول: إنهم أربعة في نَسَقٍ، وهو نوع ظريف.

وفي هذا البيت أيضاً الفاضل بدر الدين محمد بن الشهاب أحمد بن التاج ابن قاضي القضاة جلال الدين، بل كان للقاضي علاء الدين ابنٌ اسمه بهاء الدين محمد، ختم القرآن، وصلّى به للناس على جاري العادة في مدرستهم، واستدعى أبوه شيخنا ليلة الختم، وكان حافلاً، وخطب المذكور بحضوره، وروى في الخطبة[1] عنه «الحديث المسلسل بالأولية»، فكاد القاضي علم الدين يُقَدُّ مِنْ ذلك، لكونه من جماعة بيته وفي مدرسة والده. واستمرَّ العلاء المذكور متأخراً عنده بسبب ذلك، ولم ينفكَّ هو عن محبة شيخنا، والمداومة على الدعاء له حتى الآن. وكذا من الأسباب المقتضية لعدم تقدم العلاء عند عمِّ والده: معارضتُه له في ادّعاء القرابة بين كعب وطلحة، كما أسلفتُه قُبيل الإشارة إلى المحنة من الباب الرابع[2].

والعلاَّمة الحُفَظَة علاء الدين علي بن المغلي الحنبلي، استكتب «المقدمة». والعلامة علاء الدين علي بن خطيب الناصرية، كتب بخطه من «تغليق التعليق»، و«المقدمة» وغيرهما. والعلامة المفنَّن سراج الدين عمر قارىء الهداية الحنفي، كتب «المقدمة» بخطه. والإمام البدر محمد بن إبراهيم البشتكي. كتب قطعة من «تهذيب التهذيب» وغيرها. والشيخ شمس الدين محمد بن الخضر بن المصري، كتب بخطه «المقدمة»، وكثيراً مِنَ «الشرح»، وغير ذلك. والعلامة المفنَّن شمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي، كتب «المقدمة» وغيرها، بل «المقدمة» أحد أصوله في «شرح البخاري» الذي عمله. والعلامة كمال الدين محمد بن محمد بن حسن الشُّمُنِّي، كتب بخطه منها الكثير.

وشيخ القرّاء العلامة شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري، نسخ بخطه من أول «المقدمة»، واستعان بجماعة حتى

---

(١) في (ط): «خطبته».

(٢) ص ٦٣١.

أكمل كتابتها. وراسل الحافظ تقي الدين الفاسي من شيراز يلتمس منه «تغليق التعليق»، فاتَّفق وصول الكتاب وشيخُنا هناك ومعه منه نسخة، فجهَّزها إليه، فعاد الجواب بابتهاجه وفرحه بذلك، وأنه شهر الكتاب بتلك البلاد، ثم أهدى لشيخنا نسخة «بالنشر» من تصنيفه، والتمس نشره في الديار[1] المصرية، وكتب عن شيخنا أيضاً شيئاً من أول ما علَّقه متعقِّباً على جمع رجال «مسند أحمد»، وبالغ في استحسان ما وقع له مِنْ ذلك، وقد نبَّه صاحبُ الترجمة على ذلك في خطبة الكتاب المسمَّى «تعجيل المنفعة»، حيث قال ما نصُّه: وكنت أفردت الأوهام التي وقعت للحسيني، وتبعه عليها ابن شيخنا في «جزء» مفرد، كتب عني بعضه العلامة شيخ الإقراء شمس الدين بن الجزري لمَّا قدم القاهرة سنة سبع وعشرين، وأعجله السَّفر عن تكملته، وبلغني أنَّه ضمَّه إلى شيءٍ فيما يتعلق «بالمسند الأحمدي». انتهى.

وقرأت بخط صاحب الترجمة أيضاً في إجازته لبعض القرَّاء ممَّن أخذ عن ابن الجزري: حتى إن العلاَّمة في الحديث والقراءات شمس الدين بن الجزري ـ وهو يومئذٍ الحاكم بمدينة شيراز ـ سئل عن موضع معلَّق في الجنائز مَنِ الذي أخرجه موصولاً، فكتب إلى الحافظ تقي الدين الفاسي بمكة، يسأله[2] أن يسألني عنه، فاتفق أني حججتُ في تلك السنة، وهي سنة خمس عشرة، فوقفتُ على كتابه، فجهزت له مع قاصده نسخةً في مجلدين، فلمَّا حجَّ هو في سنة سبع وعشرين، أحضر النسخة، فمررت عليها، وألحقت فيها زيادات تجدَّدت بعده، وكافأني عليها بكتابه «النشر» في مجلدين أيضاً، وقرنهما بقصيدة من نظمه. انتهى.

[وليمة فتح الباري]

ولمَّا تمَّ «شرح البخاري» تصنيفاً ومقابلةً ومباحثةً، عمل شيخنا مؤلفه رحمه الله وليمةً عظيمة بالمكان الذي بناه المؤيد خارج القاهرة بين كوم

---

(١) في (ب، ط): «البلاد».

(٢) في (ب، ط): «فسأله».

الريش ومنية الشِّيرج، ويُسمَّى بالتاج والسبع وجوه ـ في يوم السبت ثامن شعبان سنة اثنتين وأربعين وثمانمائة، وقُرىء المجلس الأخير منه هناك، وجلس شيخُنا المصنف مع القارىء على الكرسي، وكان يوماً مشهوداً لم يعهد أهلُ العصر مثله بمحضر من العلماء والقضاة والرؤساء والفضلاء وغيرهم ممَّن لا يحصيهم إلاَّ الله عز وجل.

ـ فمن أعيان الحاضرين من الشافعية: القاياتي والونائي، والمحلي والسفطي وابن البارزي، والتقي المقريزي، والبرهان الكركي، والمحب القمني.

ومن الحنفية: ابنا الديري شيخ الإسلام سعد الدين، والبرهان، وابنا الأقصرائي شيخ الإسلام أمين الدين، ومحب الدين، والمحب بن الأشقر.

ومن المالكية: ابن التنسي، وأبو الجود البنبي.

ومن الحنابلة: المحب بن نصر الله.

ومن أرباب المناصب: المقام الناصري محمد ابن السلطان جقمق، والوزير كاتب المناخات، وناظر الخاص.

وكنت هناك وأنا صغير.

وقال الشعراء في ذلك فأكثروا. منهم: الشريف الأسيوطي [والشهاب الحجازي][1] وابن أبي السعود، والنَّواجي، والدَّجوي، والمليجي، والمحب البكري، والشرف الطنوبي، وابن الفالاتي الأديب، والبقاعي، وأُنشد ذلك بالمكان المذكورُ بالمنكوتمرية أو بالبيبرسية، واليسير من ذلك مِنْ لفظ ناظمه.

وفرَّق عليهم ـ بل على مَنْ كان ملازم[2] الكتابة فيه عنه ـ الذَّهب وغير ذلك، ودفع رحمه الله لأصحاب البرسيم المزدَرَع هناك عِوَضاً عمَّا

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٢) في (ط): «يلازم».

أتلفه دوابُهم مالاً حتى لا يتضرَّر أحد بذلك.

وكان المصروف في الوليمة المذكورة نحو خمسمائة دينار، ولم يترك مِنْ أنواع المآكل والمشارب والفواكه والحلوى وما أشبه ذلك شيءٌ، فكان شيئاً عجباً.

ووقع في هذا اليوم مما ضبطه أحد الأعيان، ممَّن حضر هذا المجلس، وهو الشيخ محيي الدين الكافيجي الحنفي [أن المقام الناصري][1]، قال: يا مولانا شيخ الإسلام، هذا يوم طيِّبٌ، فلعلَّ أن تنعشونا ببيت مِنْ مفرداتكم، لعلّ أن نمشي خلفكم فيه، وإن كنتم كما قيل:

وما مثله في الناس إلا مُمَلَّكُ

فقال شيخ الإسلام: أخشى إن ابتدأتُ أن لا يكونَ موافقاً لما وقع بخاطركم، والأحسن أن تبتدىء أنت، فإن مشينا خلفه، فبها ونِعْمَت، وإلا ازددنا سروراً، فقال الناصري:

هويتها بيضاء رعروبة قد شغفت قلبي خود الرَّداحْ

فقال صاحب الترجمة:

سألتُها الوصلَ فضنَّت به إنَّ قليلاً في الملاح السَّماحْ

فقال علي الدولشاي، وكان من محاضري المؤيد شيخ، وهو غاية في رقة الطبع، مع كونه تركيّاً.

قد جرحَتْ قلبي لمَّا رنت عُيونُها السُّودُ المِرَاضُ الصِّحاحْ

فهمهم الشرفُ الطُّنوبي، ولم يمكنه أن يقول شيئاً، فقال صاحب الترجمة:

ما للطنوبي غدا حائراً

---

(١) ما بين حاصرتين ساقط من (ب).

فقال الناصري لعلي: أجِزْهُ، فقال: وحياة أبيك السلاري والفرس، وكانا ثمينين، فقال: هما لك مِنْ غير مهلة وتراخٍ، فقُلْ، فقال:

وخـــرَّبَ الـــبـــيـــتَ وخـــلا وراخْ

[مَنْ كَتَبَ فتح الباري]

وممَّن أعلمه كتب «الشرح»:

قارئه العلامة ابن خِضْر. ووصفه شيخنا بالإمام العالم العلامة الفاضل الباهر الماهر المُعين، مفيد الطالبين، جمال المدرسين، حفظ الله عليه ما وهبه، وختم له بالخيرات حتى يفوز بالمرغبة ويأمن المرهبة. وكان شيخنا يجلُّه، ما أعلم أنه يُقدم عليه أحداً من أصحابه، حتى قرأت بخطه حيث أرَّخ وفاته ما نصُّه: ولم يخلف بعده في مجموعة مثله، صيانة وديانة وفهماً وحافظة، وحسن تصور، وانجماعاً عن أكثر الناس إلا من يستفيد منه علماً، أو يفيده، وعدم التردُّد إلى الأكابر، مع ضيق اليد والعائلة، وبسط النفس، والتوسعة على الأقارب والأجانب، وتَرْك التَّشكِّي، والصبر المستمر. إلى أن قال: وعند الله أحتسبه.

وقال في موضع آخر: الشيخ الفاضل العالم المحدث الفقيه الفرضي المفنن، الفائق في جلّ العلوم. ثم قال: فرحمه الله، فلقد كان لي به سرورٌ وانتفاع في الغيبة والحضور، فعند الله أحتسب مصيبتي فيه، وأسألُه خير العِوَض.

والشمس[1] السندبيسي، والشيخ شمس الدين بن قمر، كتبه مرتين، والقاضي شهاب الدين الزفتاوي، والبهاء أحمد بن عبد الرحمن بن حرمي، والزين عبد الغني بن محمد القِمَني، والشريف سعيد بن عبد الجليل الجزائري، والشيخ عز الدين بن عبدالعزيز بن يوسف السنباطي، كتبه نحو ثلاث مرات[2]، منها واحدة ـ وهي أهمها ـ للقاضي كمال الدين بن البارزي بِيعتْ في تركته بدون ثلاثمائة دينار. وفخر الدين بن نصر الله الناسخ، كتبه

---

(١) في (ح): والعلامة.

(٢) في (ط): «أكثر من ثلاث مرات»، وفي ترجمته من الضوء اللامع ٤/٢٣٨: وكتب الكثير، ومن ذلك أربع نسخ من «فتح الباري»، أجلُّها النسخة الكاملية البارزية.

مرتين، إحداهما لسبط المؤلف، صارت بمكة. والشهاب أحمد الناسخ، كتبه مرتين. والبهاء بن المصري[1]، والمحب البكري، ولم تكمل نسخته إلا بعد وفاته. وابن أخي المنُوفي[2]، كتبه نحو مرَّتين. والشريف أحمد الأسيوطي، كتبه مرتين. والزين اليماني، كتبه مرتين، وهما مِنْ أقلِّ النُّسَخِ حجماً، كل واحدة منهما في ستة أسفار. وكاتبه [وهي التي صار - بحمد الله المعوَّل عليها بالقاهرة لتيسُّر عاريتها][3].

وكتب غالبه: الشيخ رضوان، والشيخ أبو عبد الله الطَّبِّي[4]، والزين قاسم الزُّبَيْري[5].

والكثيرَ منه: شمس الدين بن حسان، والتقي عبد الغني المنوفي القاضي، والشيخ محيي الدين الطُّوخي، والمحب محمد بن البهاء عبد اللطيف ابن الإمام، وابن الشيخ علي[6]، والشيخ شهاب الدين بن

---

(١) في (أ): «البهاء المصري»، وفي (ب): «المصدي» بالدال. وهو البهاء خضر بن محمد بن الخضر، ويعرف بابن المصري. توفي سنة ٨٧٠هـ. ترجمه المصنف في الضوء اللامع ٣/ ١٧٩ ـ ١٨٠، وقال: كتب الكثير بخطه.

(٢) عرف بهذا اللقب، وهو نور الدين علي بن أحمد بن محمد، المتوفى سنة ٨٨٩هـ. قال المصنف في ترجمته: وكتب بخطه الكثير جداً لنفسه وغيره، ومما كتبه «فتح الباري» غير مرة، و«الإصابة»، وما يفوق الوصف. (الضوء اللامع ٥/ ١٨٠ ـ ١٨١).

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٤) هو محمد بن إسماعيل بن أحمد بن حلبان، شمس الدين الطبي الشافعي، المتوفى سنة ٨٤٠هـ. ترجمه الحافظ ابن حجر في إنباء الغمر ٨/ ٤٤٣ وعنه تلميذه المصنف في الضوء اللامع ٧/ ١٣٥ ـ ١٣٦، فقال: لازمني نحو ثلاثين سنة، وكتب أكثر تصانيفي، كأطراف المسند وما كمل من فتح الباري ـ وهو أحد عشر سفراً. والمشتبه ولسان الميزان وتخريج الرافعي، وعدة كتب، والأمالي وهي في قدر أربع مجلدات بخطه، وكتب لنفسه من تصانيف غيري.

(٥) في (أ): «الزيني» تحريف. وهو زين الدين قاسم بن محمد بن يوسف الزبيري النويري. توفي سنة ٨٥٦هـ. قال المصنف في ترجمته من الضوء اللامع ٦/ ١٩٢: أكثر من الحضور عند شيخنا في الأمالي وغيرها، وكتب عنه غالب «شرح البخاري».

(٦) هو شمس الدين محمد بن علي بن عبيد، يعرف بابن الشيخ علي المخبزي، توفي سنة ٨٥٦هـ. قال المصنف في الضوء اللامع ٨/ ١٩٥. كتب من «فتح الباري» قديماً قطعة، وكذا من غيره.

أسد، والشيخ بهاء الدين المشهدي.

ولم يتفق قراءة الكتاب عليه في غير المرَّة الماضي ذكرُها، نعم، قُرِىء عليه نحو النِّصفِ الأول منه بعد ذلك، قرأه عليه العلامة بدر الدين القطان، وابتدأ قراءته من حديث ابن عباس رضي الله عنهما «اللهم فقهه[1] في الدين وعلّمه التأويل» من كتاب العلم، بناءً على قراءة غيره، وقابلتُ حينئذٍ عليه ما كنتُ كتبتُه منه، وقرأت بنفسي كثيراً منه.

وبمكة مِنَ الكتاب المذكور عدّة نُسَخ، وكذا بدمشق، وهو أيضاً بالمدينة النبوية وببيت المقدس وبلد الخليل وحَلب والإسكندرية، وغيرها من الأماكن.

وعَظُمَ الانتفاع به في سائر الآفاق، لكن أكثر النُّسخ التي سارت في الآفاق فيها سُقمٌ كثير، مع كونها قبل الملحق المتجدِّد. نعم، في الغرب - فيما أظنُّ - نسخةُ السَّندبيسي، وهي معتمدة، وكذا أُولى[2] النسخ بمكة نسخة بخط الشيخ[3] ابن قمر[4] عند قاضيها الشافعي، كان الله له، وأخرى بخط ابن نصر الله عند أخيه الفخر أبي بكر.

وصرح كثيرٌ مِنَ العلماء أنه لم يشرح «البخاري» بنظيره، ولو تأخر ابن خلدون حتى رآه أو بعضهَ، لقرَّ عيناً، حيث يقول - وهو متأخر عن شرحي الكرماني وابن الملقن، وإن لم يسلَّم - قوله: «شرح البخاري دَيْنٌ على هذه الأمة».

قلت: وامتاز بجمع طرق الحديث التي ربَّما يتبين من بعضها ترجيح أحد الاحتمالات شرحاً وإعراباً.

---

(١) في (أ): «وفقه».

(٢) في (ح): «أصح». وجاء في هامشها ما نصه: لفظة «أصح» ولفظة «الحافظ» من تبديل صاحب النسخة المعروف، قبيله الله ما أجرأه على الله!.

(٣) في (ح): «الحافظ»، وانظر التعليق رقم (٢).

(٤) في (ط): «ابن عمر»، تحريف. وهو شمس الدين محمد بن علي بن عمر، أبو عبد الله القاهري الحسيني، المتوفى سنة ٨٧٦هـ. قال المصنف: كتب الكثير من تصانيف شيخنا، حتى إنه كتب «فتح الباري» مرتين وباعها.

وطريقته في الأحاديث المكرَّرة أنه يشرح في كلِّ موضع ما يتعلَّق بمقصد البخاري بذكره فيه، ويحيل بباقي شرحه على المكان المشروح فيه. وكثيراً ما كان المصنِّف يقول: أودُّ لو تتبَّعت الحوالات التي تقع فيه، فإن لم يكن المُحالُ به مذكوراً، أو ذكر في مكانٍ آخر غير المحالِ عليه، فينبِّهُني عليه ليقع إصلاحه، فما فُعِلَ ذلك فأعلمه، وكذا ربما يقع له وترجيحُ أحد الأوجه في الإعراب أو غيره مِنَ الاحتمالات أو الأقوال في موضع، ثم ترجح في موضع آخر غيره، إلى غير ذلك مما لا طعن عليه بسببه، بل هذا أمر لا ينفك عنه كثير مِنَ الأئمة المعتمدين.

وكان يقول ـ كما أشرت إليه قبلُ ـ: لو التقط منه بيان ما وقع للكرماني في «شرحه»، وللزركشي في «تنقيحه»، لكان ـ وهو قدر مجلد أو أكثر بانضمامه للكتابين المذكورين ـ شرحاً حسناً، يسَّر الله ذلك.

وقد تصدَّى لاختصار الشرح المذكور شيخنا الإمام الرُّحلة المكثر شرف الدين أبو الفتح المراغي المدني نزيل مكة، فلم يُصب، حيث حذف منه ما يجب إثباته، وكذا شرع في اختصاره غيرُ واحدٍ من الشيوخ والطلبة.

[والتقط منه صاحبنا القاضي قطب الدين الخيضري أسئلة وأجوبة يُبديها في مجالسه، فيقع لها من الفضلاء بهجة][1].

وكلٌّ يدعي وصلاً لليلى ... وليلى لا تقرُّ لهم بذاكا

ولقد سمعت مصنِّفَه صاحبَ الترجمة رحمه الله مراراً ينكر إمكان اختصاره، ويقول: ما أعلمُ فيه شيئاً زائداً عن المقصود. وأقول: إن ذلك بالنسبة لما لم يقع منه السَّهوُ في تكريره، حيث يكرر الأحاديث مما لا يتعلَّق بالأحكام غالباً، ولكن صاحب البيت أدرى بالذي فيه.

---

(١) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب) وزاده المصنف في هامش (ح) بخطه.

وقد انتدب بعض المعاصرين لشيخنا ممّن أخذتُ عنه، وقرّض لي بعض تصانيفي لشرح البخاري، مدّعياً أنه لم يُشرح شرحاً يشفي العليل، ويُروي الغليل، مع كون معظم استمداده مِنْ شرح شيخنا السابق، لكن من غير عزوٍ إليه، بحيث يقضي كلُّ واقف عليه العجب مِنْ ذلك، وربما اعترض بما لا طائل تحته.

وقد عمل شيخُنا ـ كما أسلفته ـ مصنفاً حافلاً، سمّاه «انتقاض الاعتراض»[1] بيَّن فيه المأخوذ من «شرحه» برمَّته، وأجاب عمّا زاده من الاعتراضات، لكنه لم يحرِّره قبل وفاته، ولله در القائل:

وكم مِنْ عائبٍ قولاً صحيحاً ... وآفته مِنَ الفهم السقيم

[وقول الآخر:

كم مِنْ كلامٍ قد تغمَّر حكمةً ... نال الكسادَ بسُوقِ مَنْ لا يفهَمُ

وكان الشافعي رحمه الله ينشد لغيره.

رُبَّ عَيَّابٍ له منظرٌ ... مشتمل الثَّوب على العيبِ][2]

وممّا يُنسب لصاحب التَّرجمة قوله:

شرحي الذي سار في الآفاق سائرةً ... ونال مِنْ وِرْدِه الدَّاني مع القاصي

وأنت شرحُك في البيت اختليتَ به ... مثل الذُّنوب التي يخلو بها العاصي

قلت: وإنَّما لم أجزم بنسبتهما لشيخنا، لكونهما في «ديوان ابن خطيب داريا» شاعر الشام. لكن بلفظ «الشعر» بدل «الشرح» في الموضعين، فالله أعلم.

---

(١) وهو الذي رد فيه على بدر الدين العيني.

(٢) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

[وقد[1] قرأت بخط شيخنا في أثناء التفسير من «شرحه»: أنه انتهى إلى آخر الفرقان في أواخر رجب سنة ثلاثين وثمانمائة[2]، وأنه قرأ بخط العنتابي الذي أبهمتُه أولاً في آخر شرحه سورة الكهف ما نصُّه: انتهى هذا الجزء إلى هنا، ويتلوه سورة (كهيعص) إن شاء الله تعالى، وكان انتهاؤه على يد مؤلِّفه أبي محمد محمود بن أحمد العيني في أول ليلة الإثنين التاسع عشر شهر ربيع الأول سنة خمس وأربعين وثمانمائة.

قال شيخنا: وقد مرَّ على هذا الشرح فسلخه ومسخه، ولم يترك منه فائدة، ولم يزد إلا ما حذفه الأوَّل عمداً مِنْ كلام الكرماني المكرَّر، أو كلام ابن الملقن، ونحو ذلك. وكلُّ ما فيه مِنَ الفوائد التي ابتكرها الأول ـ يعني نفسه ـ كتبها الثاني ـ يعني العيني ـ ولم ينسُب منها لمبتكرها[3] شيئاً، فالله حسيبُه، ويعرفُ ذلك مَنْ قابل بين الكتابين. انتهى ما قرأته بخط شيخنا رحمه الله.

[شروح البخاري]

فائدة: ممَّن علمتُه شرح «البخاري»: الخطَّابي، وهو شرح لطيف. ومحمد بن التِّيمي، واعتنى بشرح ما لم يذكره الخطَّابي، مع التنبيه على أوهام له. وأبو جعفر أحمد بن نصر الداودي، وهو ممَّن ينقل عنه ابن التِّين وغيره. والمهلب بن أبي صفرة، وهو ممَّن اختصر «الصحيح».

وأبو الزياد بن سراج، وهما ممَّن يكثر ابن[4] بطَّال النقل عنهما. وقد اختصر «شرح» أولهما تلميذُه أبو عبد الله محمد بن خلف بن المرابط، وزاد

---

(١) من هنا إلى قوله: «ولنرجع لما كنا فيه» ص ٧١٢ لم يرد في (ب)، وزيد في هامش (ح).

(٢) في (ط): «ثلاث وثمانين وثمانمائة»، خطأ.

(٣) في (ط): «المنكرها»، تحريف.

(٤) في (ط): «أبو»، تحريف.

عليه فوائد، وهو ممَّن ينقل عنه ابن رُشَيْد، وكذا القطب الحلبي. وشرحه أبو الحسن علي بن محمد بن بطال. وأبو حفص عمر بن الحسن بن عمر الهوزني الإشبيلي. وأبو القاسم أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التميميّ، وهو واسع جداً، سمَّاه «الاحتواء على غاية المطلب والمراد في شرح ما اشتمل عليه مصنف البخاري من علم المتن بعد التعريف برجال الإسناد»، ينقل عنه ابن رُشيد. وكذا شرحه عبد الواحد بن التبر السفاقسي، والزَّين بن المنيِّر، وشرحه في نحو عشر مجلدات، وأبو الأصبَغ عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي، ذكر أنه كتب إلى بعض أئمة عصره يسأله عن إشكال في سنة ست وخمسين وخمسمائة، وكان هذا الشيخ يروي الكتاب عن الأصيلي، وهذا الشرح ينقل عنه ابنُ رُشيد.

وكذا شرح منه أبو زكريا النووي قطعة مِنْ أوله، وكذا العماد بن كثير، والزَّين بن رجب الحنبلي، والسِّراج البلقيني، والبدر الزركشي، وهو غير تنقيحه الذي تداوله الناس، والمجد الشِّيرازي. وجميعه القطب عبد الكريم الحلبي الحنفي، والعلاء مُغْلَطاي الحنفي أيضاً. واختصره جلال التَّباني الحنفي، وكذا الشمس الكرماني، والسراج بن الملقن. ولخَّص منه ومِنَ الذي قبله التقي يحيى الكرماني، وكذا لهما شرحه مع فوائد من غيرهما، وكذا شرحه. والشمس البرماوي، والبرهان الحلبي. والبدر العيني. ولأبي محمد بن أبي جمرة شرح ما انتخبه منه.

ولابن عبد البر كتاب سماه «الأجوبة الموعبة عن المسائل المستغربة من البخاري»، سأله عنها المهلب بن أبي صُفرة. وكذا لأبي محمد بن حزم عدة أجوبة، ولابن المنيِّر حواشي على شرح ابن بطَّال، بل وعمل أيضاً الكلام على التراجم، سمَّاه «المتواري».

وكذا لأبي عبد الله بن رُشيد «ترجمان التراجم»، عندي مجلد ضخم منه إلى الصيام. وتكلَّم على تراجمه أيضاً الفقيه أبو عبد الله محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السِّجِلْماسي، سمّاه «حل أغراض البخاري المهمّة في الجمع بين الحديث والترجمة وهو ترجمه». وله آخر سماه «إبراز

المعاني الغامضة في تتابع البخاري بالمعارضة».

وشرح غريبه القزاز. وكثيراً من أحاديثه القاضي عياض في «المشارق»، وابن الأثير الجزري في «جامع الأصول»، وابن هُبيرة في «معاني الصحاح»، وابن الجوزي في «كشف المشاكل»[1]، وابن قُرقُول في «المطالع».

ولنرجع لما كنَّا فيه[2]. وكذا أجاب صاحبُ الترجمة عن الاعتراضات على «معجمه» التي أفردها بعضُ المتعصبين[3] بالباطل في تصنيف بهوامش الكتاب من غير تعرُّض للفظةٍ قبيحة، وعرضوا عليه حواشي لبعض طلبته على «شرح النخبة» له، فما ارتضى أمرها. ولله در إسماعيل بن عبَّاد حيث يقول:

وقد نازعوك فما زُعْزِعَتْ ... مناكبُ رضوى بمَرِّ الرِّياح

[وكذا رأيت لهذا الطالب المشار إليه ـ وهو الزين قاسم الحنفي ـ بعد موته كتاباً سماه «تقويم اللسان»، وآخر سمَّاه «فضول اللسان» و«حاشية» على كلٍّ من «المشتبه» و«التقريب»، فأردت التوجه لذكر[4] بعضها، ليعلم عنوان سائرها، وأنبِّه على أنَّه اعتمد في ذلك على النُّسخ القديمة التي تجدَّد بعدها إلحاقُ الكثير، ونحو ذلك من الأشياء التي تروج على من لم يَخُض بحارَ هذا الشأن، ثم رأيت إماتَتَها بعدم الكتابة عليها والاعتناء بشأنها، فإنه لا طائل تحتها][5].

ولطالما كان المذكور يتكثَّر عند من لا يتدبَّر ويلوّح بل يصرِّح ويقول:

---

(١) وهو المعروف بعنوان «كشف مشكل الصحيحين»، وقد طبع حديثاً بتحقيق صديقنا الدكتور علي البواب.

(٢) من قوله: «وقد قرأت بخط شيخنا..» ص ٧١٠: إلى هنا سقط من (ب).

(٣) في (ح): «المبغضين».

(٤) في (ط، ح): «لرد».

(٥) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

قد[1] تعقَّبت بكذا، واستدركت بكذا، إلى غير ذلك ممَّا لا يحمد قائله[2]، [ولا يرتفع له فيه ولا في غيره رأس][3]، لا سيما وليس في كلام صاحب الترجمة ما يقتضي عدم إمكان وجود زائد على ما ذكر، بل صرّح هو ـ كما قرأته بخطه ـ بقوله: إن المواضع التي حصل لي الوقوفُ عليها ممَّا لم يقف عليها مَنْ قبلي لم تحصُل إلا بالعناء الطويل، والسَّهر الكثير، والاعتناء البالغ، وكان ذلك بعون الله تعالى، ولكن كان ذلك مع وجود نشاط الشباب، وقلَّة الشواغل، وطالما طالعتُ المجلَّد بتمامه في اليوم واليومين، فلا أظفر بشيءٍ، وربما ظَفرْتُ بموضع واحدٍ، وأما الآن، فهو كما قيل:

مـن أيـن لـلـهـوى الـثـانـي صِـبَـاً ثـانـي

فإذا يسَّر الله لأحدٍ النَّشاط إلى ذلك، فليجمع على ما تعب فيه غيره ذيلاً يستفيده مَنْ بعدهما، فيترحَّمُ عليهما، والله يهدي مَنْ يشاء إلى صراط مستقيم، وما أحسن قول القائل:

ولو قبل مبكاها[4] بكيتُ صبابةً بسعدى شفيتُ النَّفسَ قبل التَّنَدُّمِ
ولكن بكتْ قبلي فهاجَ ليَ البُكا بكاها فقلتُ: الفضل للمتقدِّمِ

فصل

فيما علمتُ شيخنا كتبه بخطه من تصانيف غيره

وإن لم يمكن الإحاطة بحصره

«صحيح البخاري» في مجلد ضخم، «السنن» لأبي داود، في مجلد، «العبر» للذهبي، في مجلد، «الذيل عليها» للحسيني وغيره، في جزء لطيف،

---

(١) العبارة في (ب): «ومما ينبه عليه أن بعض من يتكثَّر ممَّن تأخر يقول: قد...».

(٢) من هنا إلى نهاية نهاية الباب ص ٧١٥ ورد في (ط) بخط مغربي حديث مغاير لباقي النسخة، وكأنه إكمال لسقط كان بها.

(٣) ما بين حاصرتين لم يرد في (ب).

(٤) في (ط): «ما أبكاها»، خطأ.

«الترغيب والترهيب» للمنذري، في مجلدين.

ويقال: إن هذا الكتاب لم ينتشر إلا مِنْ قِبَلِه، فقد حكى البدر حسن الفيومي، إمام جامع الزاهد بالمقسم وكان أكثر أهل العصر اعتناءً بهذا الكتاب، مع قلّة بضاعته رحمه الله[1] ـ قال: أول ما وقفت على هذا الكتاب أحضرته للشيخ أحمد الزاهد أسأله عن مؤلفه، فأمر بالسُّؤال عنه من صاحب الترجمة، فقال: هو الحافظ المنذري، وهو كتابٌ نفيسٌ، فأقبلَ النَّاسُ على تحصيله وقراءته مِنْ يومئذٍ، وتزايدَ ذلك حيث قُرِىء على صاحب الترجمة أيضاً، والله أعلم.

«تجريد الصحابة» للذهبي، في مجلد، من «مجمع الزوائد» للهيثمي، مجلد، من «ترتيب الحِلية» له، مجلد، من «زوائد المعجمين» له، مجلد، من «زوائد الكبير» له مجلد، وباقيه بهوامش نسخته من «مجمع الزوائد»، من «شرح الترمذي» للعراقي، مجلد ضخم، «شرح جمع الجوامع» للزركشي، مجلد. ومن «شرحه» للعز بن جماعة المسمَّى «الغُرَر اللوامع في شرح جمع الجوامع»، إلى العامِّ في مجلد. من «مختصر الكفاية» لابن النَّقيب، مجلد «غراس الأساس» للزمخشري، مجلد. الأول من «مطالب التبيين في الحاشية على شرح عضد الدين»، مجلد لشيخه العز بن جماعة، كتبه من خطه في سنة أربع عشرة وثمانمائة. «أحكام قيام الليل والوتر» للفقيه نصر، مجلد. «شرح الألفية» للعراقي، مجلد، و«النكت» له على ابن الصلاح، مجلد. وكذا نسخة ثانية منه «تخريج أحاديث الإحياء» له، في مجلد. من «الكامل» لابن عدي، مجلد. من «القاموس في اللغة»، قطعة. من «شرح الكرماني للبخاري»، مجلد. «أطراف المزّي»، خمس مجلدات. من «ترتيب ابن حبان» لابن بلبان،

---

(١) قال المصنف في ترجمته من الضوء اللامع ٣/ ١١١: ممن اعتنى بالترغيب والترهيب للمنذري وأتقنه... وكتب منه عدة نسخ بخطه المنسوب الذي جوّده.. بل قرأه على العامة بالجامع المشار إليه (يعني جامع الزاهد)، وزاد اعتناؤه به حتى حصل فوائد في شرح كثيرٍ من أحاديثه التقطها في طول عمره من بطون الكتب مشتملة على الجيد وغيره مع التكرير والتبتير لعدم تأهُّله.

مجلد. «طبقات الحفَّاظ»، وإلا ما كان منها في «التهذيب»، للذهبي، مجلد. «المشتبه» له، مع فوائد وتقاييد بأصله وهامشه، مجلد. «التدريب» للبلقيني، مجلد. نصف «مختصر ابن النقيب للتنبيه». «شذور الذهب» لابن هشام. بعض «الجاربردي» ـ وهو الفخر أبو العباس أحمد بن الحسن ـ على «البيضاوي». قطعة من «مختصر القاضي جمال الدين أبي عبد الله محمد بن واصل في المنطق». «خلاصة منتخب تلخيص المفتاح» للعز بن جماعة «فصل البديع» لابن أبي الأصبع، في مجيليد[1].

وقد كان عزم على كتابة مصحف[2] بخطه على قراءة ابن كثير، فما أظنُّه تيسَّر له، بل كان يقول: إنه كان الأنسب للشافعية التلاوة بها، لكون الإمام[3] أخذها عرضاً عن إسماعيل بن عبد الله بن قُسطنطين المكي، وهو عن ابن كثير، ولمذهبه في البسملة، وغير ذلك. والله أعلم[4].

---

(١) في (ط): «مجلدين».

(٢) في (ط): «مصنف»، تحريف.

(٣) في (ب): لكونه أخذها.

(٤) في (ط): ما نصه. آخر الباب الخامس بحمد الله، يتلوه الثاني، أوله الباب السادس في سياق شيء من بليغ كلامه، وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.